كتيب منظمة أيفل عن حقوق المؤلف والموضوعات المتعلقة بالمكتبات

منظمة إتحاد المكتبات للمصادر الإلكترونية (أيفل)
www.eifl.net

تريسا هاكت

ترجمة مكتبة الإسكندرية

تحرير ومراجعة قانونية هالة السلماوي

Original English title: **Handbook on Copyright and Related Issues for Libraries**

تأليف: Teresa Hackett

قامت منظمة إتحاد المكتبات للمصادر الإلكترونية (أيفل) بنشر النص الأصلي لهذا العمل باللغة الإنجليزية تحت عنوان (**Handbook on Copyright and Related Issues for Libraries**[1]) عام (2006). وقد قامت مكتبة الإسكندرية بترجمته إلى العربية بعد الحصول على تصريح من أيفل؛ ومن ثم تقع عليها مسئولية جودة الترجمة. وفي حال وجود أية اختلافات يتم الرجوع إلى النص الأصلي.

النسخة العربية
ترجمة **مكتبة الإسكندرية**
وتحرير ومراجعة **هالة السلماوي**

الآراء الواردة في هذا الكتيب تعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مكتبة الإسكندرية.

© (2009) مكتبة الإسكندرية جميع الحقوق محفوظة
الاستغلال غير التجاري
تم إصدار المعلومات الواردة في هذا المصنف للاستخدام الشخصي والمنفعة العامة لأغراض غير تجارية، ويمكن إعادة إصدارها كلها أو جزء منها أو بأية طريقة أخرى، دون أي مقابل ودون تصاريح أخرى من مكتبة الإسكندرية. وإنما نطلب الآتي فقط:
• يجب على المستغلين مراعاة الدقة في إعادة إصدار المصنفات.
• الإشارة إلى مكتبة الإسكندرية بصفتها "مصدر" تلك المصنفات المترجمة إلى جانب مؤلف وناشر النص الأصلي.
• لا يعتبر المصنف الناتج عن إعادة الإصدار نسخة رسمية من المواد الأصلية، ويجب ألا ينسب إلى مكتبة الإسكندرية، وألا يشار إلى أنه تمَّ بدعمٍ منها.

الاستغلال التجاري
يحظر نسخ المواد الواردة في هذا المصنف كله أو جزء منه، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية. وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذا التقرير/ الكتاب، يرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص.ب. 138 الشاطبي، الإسكندرية، 21526، مصر.
البريد الإلكتروني: secretariat@bibalex.org و hala.essalmawi@bibalex.org

هذه الترجمة تأتي في إطار مشروع مكتبة الإسكندرية "إتاحة المعرفة" وبدعم من مركز البحوث للتنمية الدولية (IDRC) أوتاوا، كندا، إلى جانب إسهام مكتبة الإسكندرية بفريق التحرير والإمكانات المادية.

[1] http://www.eifl.net/cps/sections/services/eifl-ip/issues/handbook

مقدمة

قبل الانخراط في موضوعات إتاحة المعرفة، لابد أن يطلع القارئ على معوقات النفاذ إلى المعرفة، وكذا ماهية المعرفة التي يحرم من النفاذ إليها كثيرٌ من شعوب الدول النامية، ودور موضوعات حقوق الملكية الفكرية في هذا الشأن.

وعلى تلك الخلفية، فقد سعى القائمون على مشروع وموقع إتاحة المعرفة بمكتبة الإسكندرية إلى تجميع المصادر الممكنة التي تمثل أهمية لعامة المطّلِعين على تلك الموضوعات والجمهور المستهدف من متحدثي اللغة العربية. وعلى ضوء ندرة الكتابات والأوراق البحثية باللغة العربية في تلك المجالات، فقد لجأت المكتبة إلى ترجمة بعض المصادر، ومن هنا جاءت فكرة ترجمة بعض الدراسات والأوراق المنشورة على مواقع الكونو (QUNO) وكياب (QIAP) وأيفل (eIFL) وإيليدا (EBLIDA).

ويمثل الكتيب الذي بين يدينا أحد إصدارات أيفل، والذي صدر بهدف توعية أمناء المكتبات – والمنوط بهم مراجعة رخص الإصدارات الإلكترونية– بالمبادئ الأساسية لقانون حق المؤلف وأهم المبادئ والموضوعات التي يثيرها فيما يخص المكتبات ودورها كوسيط بين المبدعين والقراء. من أجل القيام بهذا الدور يواجه أمناء المكتبات بضرورة التعامل مع رخص وعقود قانونية خاصة بالإصدارات الرقمية.

ويتسم الكتيب بلغته السلسة الواضحة وكثرة الأمثلة الشارحة للتسهيل على القارئ. فإذا كنت قانونيًا/ذا خلفية قانونية ستستمتع بقراءة هذا الكتيب وما به من معلومات تهم المحامين والباحثين في مجال حقوق المؤلف، خاصة المتعلقة بالمكتبات ورخص المنتجات الرقمية. ونوصي دائمًا باستشارة ومراجعة قانونك الوطني في مجال حقوق الملكية الفكرية في شِقّه الخاص بنصوص حق المؤلف.
وعلى الرغم من أن هذا الإصدار موجه للدول الأوروبية إلا أنه مفيد لكل الدول النامية. حيث إن التراخيص هي تراخيص نموذجية، وهي ذاتها تستخدم في العالم العربي. كذلك عليك الأخذ في الاعتبار الفوارق بين نظم وفلسفة القوانين الوضعية في البلاد التي تنتمي للشريعة اللاتينية مثل: فرنسا وألمانيا ومنها مصر ،و أيضًا البلاد التي تنتمي لشريعة القانون العام مثل: بريطانيا وأمريكا و السودان. كذلك نحن ننصح بقراءة النص الإنجليزي أيضا بعد النص العربي؛ حيث إن التراخيص غالباً ما تكون باللغة الإنجليزية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الكتيب يعد إضافة في مجال متخصص يندر فيه الكتابات باللغة العربية. وبالقراءة المدققة لهذا الكتيب سنجد أن المكتبات في الدول الغنية المتقدمة لها الكثير من التحفظات و المخاوف بشأن النظم المتشددة في الحماية بشأن قوانين حقوق المؤلف. وهذا يلفت نظر المكتبات العامة والبحثية في الدول العربية إلى دورها في المناقشات المتعلقة بسياسات الملكية الفكرية وأولوية أن يعي القائمون عليها الدور الهام الذي يمكن أن يقوموا به في مجال نشر المعرفة وإتاحتها، وأيضًا حفظها للأجيال القادمة، وبالتالي في التنمية بشكل عام.

وقد حاولنا قدر المستطاع أن نقدم ترجمة سهلة واضحة، رغم مواجهتنا أحيانًا لبعض الصعوبات مثل الكلمات والاصطلاحات التي لم تستقر ترجمتها بلفظ أو اصطلاح محدد في اللغة العربية، كذلك صعوبة الموضوع وجِدَّته على الأدبيات العربية، وعدم وجود اصطلاحات عربية مما اضطرَّنا أحياناً إلى التصرف في الترجمة. كذلك وجود كلمات اصطلاحية معروفة للمتخصصين، وكان علينا أن نشرحها أو نفسرها في الهوامش مع ذكر أنها إضافة المترجم أو المراجع.

ومن الجدير بالذكر أننا ترجمنا copyright بحقوق المؤلف لأنه المصطلح المعروف طبقًا للشرائع اللاتينية التي ينتمي القانون المصري –أساسًا– لها. ولكن تمت ترجمة copyright بحقوق الطبع عندما وجدنا أنه أتى في سياق يعبر عن الحقوق المالية.

هالة السلماوي
مارس 2009

محتوى الكتيب

- تمهيد 4
- العلاقة بين حقوق المؤلف وقانون العقود: الموارد الإلكترونية واتحادات المكتبات 5
- تدابير الحماية التكنولوجية: "القفل الثلاثي الإحكام" 9
- حقوق المؤلف: مدة الحماية والملك العام 13
- المصنفات اليتيمة 18
- الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف 23
- حق الإعارة العامة 28
- حق قواعد البيانات – التجربة الأوروبية 32
- المشاع الإبداعي : رخصة "المصدر المفتوح" 37
- الإتاحة غير المقيدة لأنماط التواصل الأكاديمي 40
- حقوق المؤلف واتفاقيات التجارة 45
- صناعة السياسات الدولية أجندة التنمية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية 49
- صناعة السياسات الوطنية من أجل قوانين عادلة لحقوق المؤلف 53

تمهيد

نحن نعيش اليوم في مجتمع المعرفة. فالمعرفة تقوي الشعوب في ممارستها اليومية وتيسر من حكم المجتمعات الديمقراطية وتطورها . فإن معرفة المواطن بحقوقه القانونية، أو الإلمام بموضوعات الصحة العامة، أو إتاحة أحدث المعلومات المتعلقة بالسفر أو الطقس أو الترفيه، ويمكن الناس من الأخذ بزمام الأمور ويساعدهم على اتخاذ قرارات صائبة وممارسة حقوقهم في الاختيار. وهو الأمر الذي من شأنه تشجيع الابتكار والإبداع وخلق اقتصاد منافس.

وتقوم المكتبات على تنظيم وتجميع وحفظ جميع أنواع المعلومات والمعارف والمصادر الثقافية والتعليمية بغرض إتاحتها لمرتادي المكتبات والجمهور في الحاضر والمستقبل.

وقد قدمت تكنولوجيا المعلومات العديد من الفرص للمكتبات لتحسين وتطوير خدماتها بشكل خلاق ولخدمة مجتمعاتنا بطرق جديدة. ففي السابق كانت المصادر متاحة فقط لمن يمكنه الذهاب إلى المكتبة، أما الآن فهي متاحة بشكل إلكتروني لمستخدمي المكتبة في المناطق النائية. فيستطيع العلماء والطلاب الوصول إلى المعلومات الأكاديمية والبحثية ذات المستوى العالمي والاستفادة منها. أي أن المكتبات عن طريق رقمنة مجموعاتها المكتبية تفتح كنوزها أمام العالم.

إن العوائق التي تمنع الوصول إلى المعرفة، خاصة في الدول النامية والدول التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، عوائق هائلة. فهناك "جدران نارية" (Firewalls) اقتصادية وتكنولوجية وقانونية تعوق تطور مجتمع المعرفة بكل فوائده. وهذا الكتيب هو دليل عملي لبعض التساؤلات إزاء الموضوعات القانونية التي تؤثر في المهمة التي تقوم بها المكتبات في هذه البيئة الرقمية السريعة النمو. وإن تعدد الموضوعات التي يتناولها الكتيب يوضح مدى تعقد العالم الذي يعمل فيه أمناء المكتبات الرقمية. فلابد أن تتوافر لديهم المعرفة بالمجالات الأساسية بحيث يمكن لمجتمع المكتبات الدفاع عن مكانته والاستمرار في تأدية مهمته في هذا العصر الرقمي. وقد تم تناول كل موضوع بإيجاز، وعرض الخطوط العريضة للأوجه الأساسية للسياسات العامة الخاصة المكتبات، ووضع الروابط (links) الخاصة بمواقف المكتبات إزاء موضوعات الكتيب، وذلك لمن يرغب في المزيد من المعلومات والاستزادة في القراءة .

تتوجه منظمة اتحاد المكتبات للمصادر الإلكترونية (أيفل) بالشكر والامتنان للأشخاص الذين قدموا لنا المشورة فيما يتعلق بصياغة الكتيب ومراجعته، وهم: هيرلد فون هلمكرون (الدنمارك)، وديك كاويا (أيفل–الملكية الفكرية، أوغندا)، وجان كافوكل (أيفل–الملكية الفكرية، سلوفاكيا)، وميليسا هاجيمان (الولايات المتحدة) لمراجعة مادة "الإتاحة غير المقيدة لأنماط التواصل الأكاديمي". وبرجاء الرجوع إلى منظمة أيفل فيما يتعلق بسياسة التحرير أو في حالة وجود أي أخطاء أو حذف.

وأخيراً، نتمنى أن يعود هذا الكتيب على قارئيه بالنفع والفائدة. فإذا تحققت تلك الغاية فنرجو مشاركته مع الغير وتوزيعه وترجمته والبناء عليه.

تريسا هاكت
ديسمبر 2006

تحت رعاية برنامج المعلومات للجميع
برنامج مشترك ما بين الحكومات تابع لليونسكو

العلاقة بين حقوق المؤلف وقانون العقود
الموارد الإلكترونية واتحادات المكتبات

قانون حقوق المؤلف وقانون العقود

القانون هو مجموعة من القواعد العامة واجبة النفاذ التي تحكم المجتمع. وعند وضع القوانين عادة ما يتم مناقشتها من قبل الهيئة التشريعية. وفي بعض الأحيان قد يتسنى للأطراف المعنية إبداء رأيهم. ويجب أن يعكس قانون حقوق المؤلف التوازن بين مالكي حقوق المؤلف ومستخدمي المصنفات المحمية بموجب حقوق المؤلف، مثل الأفراد والمكتبات. وقد تتضمن القوانين بعض المواد التي تجيز للمكتبات أن تقوم بأعمال حفاظ أو الاستفادة من "الاستخدام العادل" (Fair Use)[2] للمصنفات المحمية في مجموعاتها المكتبية. وعادة ما تتمتع المصنفات المطبوعة مثل الكتب والدوريات والمطويات وغيرها بحماية قانون حقوق المؤلف. ومن ثم عندما تقوم مكتبة ما بشراء كتاب فإن القائمين عليها يعلمون بأنه يتم تطبيق قوانين حقوق المؤلف الوطنية عليه.

ومن ناحية أخرى، إن العقد يعد اتفاقا قانونيًّا خاصًّا ملزمًّا لأطراف التعاقد الذين لهم مطلق الحرية في التفاوض على بنود وشروط العقد. والرخصة، التي يحكمها في أغلبها قانون العقود، هي تصريح رسمي للقيام بشيء ما يعد أداؤه غير قانوني بدون هذه الرخصة. وقد شاع استخدام الرخص كوسيلة للتحكم في النفاذ واستغلال المصنفات الإلكترونية مثل برمجيات وألعاب الكمبيوتر والأفلام والموسيقى المتوفرة على مواقع الإنترنت وقواعد البيانات. وهذا يعني أن أغلبية المواد الإلكترونية التي قامت المكتبات بشرائها تخضع لرخص.

وهناك أنواع مختلفة من هذه الرخص. ومنها رخصة "فض العبوة" (Shrink-Wrap) التي عادة ما تستخدم مع المنتجات الجاهزة (off-the-shelf) مثل برمجيات وألعاب الحاسب المتوفرة على أقراص مدمجة CDs أو أقراص صلبة DVDs. ورخصة "الفض بالضغط" (Click-Wrap)[3] وهي رخصة إلكترونية أخرى لكن تستخدم لتنزيل محتويات مواقع الانترنت حيث يوافق المستخدم على شروط الرخصة باتباع إجراء الضغط على زر "أنا موافق". وغالباً ما يكون هذا النوع من الرخص غير قابل للتفاوض، ويعني هذا أن المستخدم يجب أن يقبل بالشروط التي قدمها مالك الحقوق من أجل النفاذ الى المنتج. (وفي المقابل، قد توجد معايير حماية قانونية لحماية المستهلك من قبول شروط رخص مجحفة).

في حين أن مكتبة ما قد تمتلك مصنفات إلكترونية جاهزة (off the shelf) ضمن مجموعاتها، فإن الغالبية العظمى من مصادرها الإلكترونية عادة ما تتكون من عدد كبير من قواعد البيانات، والدوريات، والكتب، والجرائد الإلكترونية وغيرها من المصنفات التي يتم شراؤها من موردين تجاريين. وغالباً ما تخضع هذه المصنفات إلى اتفاقيات رخص مع أصحاب حقوق المؤلف (عادة ما يكون الناشر)، الذين يقومون بدورهم بإرسال رخصتهم المعيارية لأمين المكتبة. ويجب أن نلاحظ أنه على خلاف المنتجات الجاهزة السابق ذكرها فإن هذه الرخص تعد بمثابة *دعوة* من الناشر للتفاوض حول بنود وشروط الرخصة التي بموجبها يتم السماح بالنفاذ إلى واستغ المصنف. ويجب على أمين المكتبة أن يقوم بقراءة الرخصة جيداً وبإجراء التعديلات المناسبة ثم الرجوع إلى الناشر. وبعبارة أخرى، على أمين المكتبة أن يتفاوض مع الناشر فيما يتعلق ببنود

---

[2] يعد مبدأ الاستخدام العادل من الاستثناءات الواردة على حقوق المؤلف في القانون الأمريكي (المترجم).

[3] تعد الرخصتان من العقود الإلكترونية الشائعة الاستخدام بين مستخدمي البرمجيات والإنترنت. وتعرف رخصة (shrink wrap agreement) بهذا الاسم (الذي يعني رخصة فض العبوة) لأن الرخص التي تكون مع حزمة البرنامج المعروضة للبيع في محلات بيع البرمجيات، والتي عادة تظهر تحت الغلاف البلاستيكي على الحزمة تبدأ غالباً بعبارة (بمجرد فض هذه العبوة، فانك توافق على الشروط الواردة في الرخصة) ومن هنا شاع تعبير (رخصة فض العبوة) . ويعد العقد Click Wrap Contract الصورة الأكثر شيوعا للعقد الإلكتروني، وهو عقد مصمم لبيئة النشاط (على الخط) كما في حالة الانترنت ، وذلك بوجود (وثيقة) العقد مطبوعة على الموقع متضمنة الحقوق والالتزامات لطرفيه (المستخدم وجهة الموقع) منتهية بمكان متروك لطباعة عبارة القبول أو للضغط على إحدى العبارتين (أقبل) أو (لا أقبل) أو عبارات شبيهة، وترجع تسميته المشار إليها إلى حقيقة أن إبرام العقد يتم بالضغط (click) على أداة الماوس (الفأرة) ، إما على أيقونة الموضع المتضمنة عبارة (أنا أقبل) أو في المساحة المخصصة لطبع هذه العبارة من خلال وضع المؤشر فيها عبر الضغط بالماوس. (المترجم)

المصدر: "التعاقد والدفع الإلكتروني تحديات النظامين الضريبي والجمركي"
http://www.arablaw.org/Download/E-commerce_Contracts&Taxes_Article.doc

وشروط الرخصة. وهو غالباً ليس بالأمر الهين، لكنه أمر بالغ الأهمية نظراً لأن تجاهل أو عدم فهم البنود والشروط لا يحول دون تطبيقها وتكون المكتبة ملزمة بها.

الممارسات

أدى استخدام رخص المنتجات الإلكترونية إلى ظهور عدد كبير من الموضوعات الجديدة الخاصة بالمكتبات، منها ما يلي:

- في أكثر الأحيان يأخذ قانون العقود الأفضلية على قانون حقوق المؤلف، وهذا يعني أن أي أمر توافق عليه المكتبات من خلال رخصة عادة ما يكون ملزماً بغض النظر عما ينص عليه قانون حقوق المؤلف.[4]

- يكون للأطراف المتعاقدة في اتفاقيات الرخص، وهم في هذه الحالة المكتبات والناشرون، الحرية في التفاوض حول مواد وشروط الاتفاقية. ويعني هذا أنه يجوز للمكتبات أن تتفاوض للحصول على شروط إضافية تزيد عن الشروط الممنوحة بموجب قانون حقوق المؤلف، والعكس صحيح، فيجوز للمكتبات التنازل عن حقوقها التي يكفلها قانون حقوق المؤلف.[5]

- إن مبدأ "حرية التعاقد" عادة ما يضع المكتبات في موقف سلبي للغاية. فإن وضع الأطراف ليس متكافئاً نظراً لامتلاك الناشر حقاً احتكارياً لمصنفه. كما يستطيع الناشرون، وهم غالباً ناشرون دوليون، تحمل تكلفة المحامين اللازمين لصياغة رخصهم، التي عادة ما تكون باللغة التخصص ومكتوبة باللغة الإنجليزية. وفي أغلب الأحيان تكون الرخصة محكومة بقانون الدولة الأكثر رعاية لمصالح الناشر بدلاً من قانون الدولة التي توجد بها المكتبة.

- بالنسبة للمواد المطبوعة تكون متاحة للمكتبة ومستخدميها بشكل غير محدود. فلا توجد أية قيود يضعها مالك حقوق المؤلف على طول الفترة الزمنية التي يمكن للمكتبة خلالها الاحتفاظ بكتاب ما على أحد الرفوف أو أين يمكن لمستخدم ما أن يقرأ هذا الكتاب بعد استعارته. وإذا قامت المكتبة بإلغاء اشتراكها في دورية ما فيمكنها الاحتفاظ بالأعداد السابقة لاستخدامها في المستقبل. وعلى خلاف ما سبق، فعادة ما تتيح الرخص المواد الإلكترونية لفترة زمنية محددة وبموجب شروط منصوص عليها في الرخصة. وهذا يعني أن المكتبة لابد أن تتفاوض في كل مرة تريد فيها استخدام المادة الإلكترونية لغرض ما.

وقد تمثلت استجابة المكتبات في اتجاهها للتعاون من أجل زيادة قدرتها على المفاوضة وتقاسم المعرفة والتكاليف عن طريق تكوين اتحادات. وقد شهدت هذه الاتحادات تطوراً في أنشطتها، فإلى جانب تفاوضها حول السعر والبنود والشروط الخاصة بالمصادر الإلكترونية، تقوم الاتحادات بتوفير برامج وخدمات أخرى مثل التدريب والبوابات الإلكترونية (e-portals) وإعداد القيادات لتطوير المكتبات الرقمية. وقد أدت زيادة المواد الرقمية المتاحة على الإنترنت في عقد التسعينيات إلى إرساء أيفل ليتفاوض بشأن الرخص ويدعم نمو وتطور إتحادات المكتبات في الدول النامية وذات الاقتصاد الانتقالي. وقد يكون اتحاد المكتبات اتحاداً محليًّا مثل اتحاد المعلومات الإلكترونية الوطني في روسيا (NEICON)، أو إقليمياً مثل النيلينت (NELINET) أو شبكة نيوإنجلند لمعلومات المكتبات التابعة للولايات المتحدة، أو قد يمثل عدة مكتبات متشابهة مثل مكتبات الجامعات والتي من أمثلتها الاتحاد الائتلافي لمكتبات جنوب إفريقيا (COSALC).

وكانت إحدى ثمار هذا التعاون هو تطوير رخص نموذجية تضع بنوداً وشروطاً مقبولة للمكتبات أو الاتحادات قام بالاشتراك في تطوير بعضها المكتبيون والناشرون، وذلك لتسهيل عملية التفاوض. وهناك عدة رخص نموذجية تتناسب مع العديد من متطلبات المؤسسات الأكاديمية أو الاتحادات الأكاديمية أو المكتبات العامة أو المكتبات الخاصة وغيرها. وأغلب هذه الرخص متوفرة على شبكة الإنترنت وينصح بها كنقطة بداية لأية مفاوضات.

[4] ليس هذا هو الوضع في القانون المصري حيث ان القواعد الملزمة تعلو على نصوص العقود والرخص. (المراجع القانوني)
[5] فقط في حالة إن كانت من القواعد المكملة وليست الملزمة كما اسلفنا. (المراجع)

سياسات المكتبات والموضوعات المتعلقة بها

تقع على عاتق أمين المكتبة مسئولية التأكد من احتواء اتفاقيات الرخص على كل ما يلزم المكتبة وتناسبها مع احتياجات مختلف المستخدمين، سواء إذا كانت المكتبة جزءاً من اتحاد للمكتبات أو مؤسسة أخرى توفر موارد لا يوفرها اتحاد المكتبات. كما يجب على المكتبة ضمان الإيفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في الرخصة والتي لا ينبغي أن تكون مجحفة.

- يجب على المكتبات التأكد من حصولها على أفضل صفقة لمستخدميها فيما يتعلق بشروط النفاذ إلى المصنف واستغلاله ولرعاتها فيما يخص التكلفة.

- يجب على المكتبات التأكد من استيعابها لبنود وشروط كل اتفاقية رخصة تقوم بتوقيعها وقدرتها على الإيفاء بها. وفي حالة وجود أي شك حيال ذلك فيتحتم عليها الحصول على المشورة اللازمة.

- يجب على المكتبات التفكير في تكوين أو الانضمام إلى اتحادات للتفاوض على صفقات أفضل ولتقديم العون في التدريب، وإدارة المصادر الإلكترونية، وجمع التبرعات، الخ...

وبإيجاز، يجب على المكتبات تفادي الرخص التي:

- لا يكون قانونها الحاكم تابعاً للدولة التي توجد بها المكتبة وألا يتم النظر في المنازعات الخاصة بها أمام محاكم هذه الدولة.
- لا تعترف بالحقوق التشريعية للاستخدام التي يكفلها حقوق المؤلف.
- لا توفر إتاحة دائمة للمواد التي تم دفع المبالغ اللازمة نظير حقوق استغلالها.
- لا تشتمل على ضمان لحقوق الملكية الفكرية وبند خاص للتعويض ضد الادعاءات من الغير.
- تحمل المكتبة المسئولية القانونية لأي وكل انتهاك يقوم به مستخدم مخول له من قبل المكتبة.
- تحتوي على بند ينص على عدم إنهاء العقد.
- تحتوي على بند ينص على عدم إفشاء السرية.
- تنص على التزامات غير محددة وتعتمد على التقدير الشخصي لأحد الطرفين مثل بنود بذل قصارى الجهد أو الجهد المعقول.
- تحتوي على بنود تنص على مدد زمنية غير واضحة.
- لا تكون رسوم الرخصة شاملة جميع الخدمات المقدمة.

المصدر: ترخيص المصادر الإلكترونية: كيفية تفادي العثرات القانونية
http://www.eblida.org/ecup/docs/licensing.htm

الإفادات والمصادر الخاصة بموقف المكتبات إزاء العلاقة بين حقوق المؤلف وقانون العقود: الموارد الإلكترونية واتحادات المكتبات

- موقف المكتب الأوروبي لجمعيات المكتبات والمعلومات والتوثيق تجاه حقوق المستخدم في ما يتعلق بالوثائق الإلكترونية (1998)
http://www.eblida.org/ecup/docs/policy21.htm
- إفادة الائتلاف الدولي لاتحاد المكتبات حيال المنظور الحالي والممارسات المفضلة في اختيار وشراء المعلومات الإلكترونية (1998)
http://www.library.yale.edu/consortia/statement.html

- مبادئ الإفلا الخاصة بالترخيص (2001)
http://www.ifla.org/V/ebpb/copy.htm

الرخص النموذجية والمصادر المتعلقة بها

- الرخص النموذجية الخاصة بأيفل
http://www.eifl.net/services/services_model.html
- مصادر أيفل المتعلقة ببناء الاتحادات
http://www.eifl.net/resources/resources_consortium.html
- اتفاقية الترخيص القياسية التابعة Liblicense
http://www.library.yale.edu/~llicense/modlic.shtml
- الرخص النموذجية الخاصة باللجنة المشتركة لنظم المعلومات التابعة للمملكة المتحدة
http://www.jisc-collections.ac.uk
- رخص نموذجية قياسية لاستخدام الناشرين والمكتبيين ووكلاء الاشتراك في المصادر الإلكترونية
http://www.licensingmodels.com/

تدابير الحماية التكنولوجية
"القفل الثلاثي الإحكام"

ما هي تدابير الحماية التكنولوجية؟

تدابير الحماية التكنولوجية (TPMs) هي وسيلة للتحكم في الوصول إلى واستغلال المحتوى الرقمي من خلال آليات تكنولوجية، أي من خلال عتاد أو برمجيات الحاسب أو باستخدام الاثنين معاً. ومن الاستخدامات الشائعة لتدابير الحماية التكنولوجية منع النسخ أو وضع قيود عليه. وتتجلى تدابير الحماية التكنولوجية من خلال عدة طرق مثل عدم استطاعة مشغل الأقراص الصلبة (DVD player) من تشغيل قرص صلب (DVD) تم شراؤه من بلد من منطقة مختلفة من العالم وذلك لوجود كود إقليمي يحول دون ذلك، ومنها أيضاً عدم قدرة شخص ما على نقل موسيقى قام بشرائها بشكل قانوني لطرف ثالث باستخدام جهاز MP3.[6] وعادة ما يستخدم مصطلح إدارة الحقوق الرقمية (DRM) بالتبادل مع تدابير الحماية التكنولوجية على الرغم من وجود بعض الاختلافات في تعريف كل منهما. ويطلق معارضو إدارة الحقوق الرقمية عليها اسماً آخر هو "إدارة القيود الرقمية"[3] Digital Restrictions management.

وقد بدأ أمناء المكتبات وغيرهم من المستخدمين في الانتباه إلى تدابير الحماية التكنولوجية عند اكتسابها الحماية القانونية في عام 1996 من خلال معاهدة الويبو بشأن حقوق المؤلف. وهذا يعني أنه أصبح هناك مادة قانونية منصوص عليها في معاهدة دولية يعد بموجبها أي تحايل على أو إبطال مفعول تدابير الحماية التكنولوجية "التي يستعملها المؤلفون لدى ممارسة حقوقهم"[7] مخالفاً للقانون. وقد تم إدراج مواد ضد التحايل في القوانين الوطنية للبلاد الموقعة على معاهدة الويبو بشأن حقوق المؤلف. وكانت الولايات المتحدة أولى الدول التي بادرت بتعديل قوانينها من خلال تشريع الألفية الرقمية لحقوق المؤلف (Digital Millennium Copyright Act) في عام 1998، ثم تبعها الاتحاد الأوروبي في 2001 بإصدار التوجيه[8] الأوروبي لحقوق المؤلف (European Copyright Directive)[9]. وبغض النظر عن الغاية من وراء التحايل فهو فعل غير قانوني. وفي الولايات المتحدة، يخضع المتحايلون على تدابير الحماية التكنولوجية لعقوبات مدنية وجنائية.

وهذا يعني أن مالكي حقوق المؤلف أصبح لديهم أداة جديدة لإنفاذ حقوقهم. فباستخدام التكنولوجيا بشكل فعال تصبح لديهم القدرة على وضع القواعد التي يمكن بموجبها النفاذ إلى المحتوى الخاص بهم واستغلاله ، كما يمكنهم تجاهل قانون حقوق المؤلف وأية مواد قد تعود بالفائدة على المستخدمين مثل القيود والاستثناءات الواردة على حقوق المؤلف. ومع انتشار استخدام الرخص للتحكم في إتاحة المحتوى الرقمي ونزوع الرخص إلى تجاوز حقوق المؤلف، وجد أصحاب الحقوق أنفسهم في العالم الرقمي اليوم في موقف قوي للغاية، وقد وضعوا المستخدمين في "قفل ثلاثي الإحكام." (انظر أيضاً "العلاقة بين حقوق المؤلف وقانون العقود: الموارد الإلكترونية وإتحادات المكتبات").

إن أحد المخاوف المنتشرة بين أنصار المستهلك هو فاعلية إدارة الحقوق الرقمية وتدابير الحماية التكنولوجية في تقييد استخدام المستهلك على الرغم من ضعفها في منع النسخ التجاري، ويشمل ذلك الاستخدامات المعتادة مثل التهيئة (Format) والتسجيل المؤجل (Time Shifting). وقد ينقسم اختيار المستهلك بين النماذج متباينة السعر وفقاً للقيود المفروضة عليها في مقابل اختيارات أكثر. كما تقوم تدابير الحماية التكنولوجية بحجب التقنيات المساعدة التي يستخدمها ذوي الاحتياجات الخاصة. وقد يؤدي انعدام

---

[6] ولا حتى لنفسه إن اراد عمل نسخة شخصية ليسمعها بسيارته او مكتبه أو في مشغل الموسيقى MP3 الخاص به. (المراجع)

[7] EU copyright Directive Arts 6 and 7

[8] **التوجيه**: هو قانون خاص بالاتحاد الأوروبي يقضي بأن تحقق الدول الأعضاء نتيجة ما دون تحديد السبل اللازمة لتحقيق هذه النتيجة. ولعل ما يفرق التوجيهات عن لوائح الاتحاد الأوروبي هو أن الأخيرة تتسم بذاتية في التفعيل، فضلاً عن أنها لا تتطلب أي إجراءات تنفيذية لسريانها. وعادة ما تترك التوجيهات للدول الأعضاء شيئاً من الحرية فيما يتعلق بالقواعد القانونية المحددة التي هم بصدد تبنيها. كذلك فالتوجيهات يمكن أن يتم تبنيها من خلال إجراءات تشريعية شتى وفقاً للموضوع الخاص بها. (المترجم)
المصدر: http://en.wikipedia.org/wiki/European_Union_directive

[9] EU copyright Directive Arts 6 and 7

التبادلية التشغيلية (interoperability)، كحبس المستهلكين في منصة (Platform) واحدة، إلى ظهور ممارسات مضادة للتنافس مثل التمييز في الأسعار وتجزئة الأسواق.

وقد تحققت المخاوف حيال التعدي على الخصوصية والأمان كما هو الحال في قضية "سوني روتكيت" (Sony rootkit) السيئة السمعة والتي تفجرت في نوفمبر 2005[10] . حيث قامت شركة سوني (Music Entertainment Sony BMG) بتوزيع نظام للوقاية ضد النسخ على أقراص مدمجة للموسيقى قام بتنصيب برنامج روتكيت (والذي يكثر استخدامه في البرمجيات الخبيثة malware) سرًّ على أجهزة الكمبيوتر الخاصة بعملائهم. وقد تم تشغيل البرنامج بدون علم أو موافقة مالكي الأجهزة مما أدى إلى حدوث خلل أمني كبير في نظم التشغيل تاركا الأجهزة عرضة لفيروسات الكمبيوتر. وجاء رد الفعل متمثلا في انفجار احتجاجات عنيفة، مما أجبر شركة سوني على سحب الأقراص المدمجة ذات نظام الوقاية ضد النسخ من المحلات في موسم أعياد الميلاد وهو أكثر وقت يشهد تزايد المبيعات على مدار العام. وقد جاءت هذه الخطوة من جانب شركة سوني بعد إصابة ما يزيد عن نصف مليون شبكة حول العالم، إلا أنه تلا ذلك سيل من القضايا في الولايات المتحدة. وحتى بالنسبة للأشخاص الذين لديهم إنترنت عالي السرعة والقادرين على تنزيل البرمجيات اللازمة لإصلاح أجهزتهم، كانت هذه الواقعة على الأرجح مصدراً كبيراً للإزعاج. أما بالنسبة لمدرسة ابتدائية في دولة نامية ليست لديها الإمكانيات اللازمة للولوج إلى شبكة إنترنت فمن سيتحمل تكاليف تصليح جهاز الكمبيوتر العاطل في مثل هذه الحالات؟

الممارسات

يعي المشرعون أن مثل هذه المواد قوية التأثير قد تحتاج للمراجعة بطريقة أو بأخرى.

إن مكتب تسجيل حقوق المؤلف الأمريكي لديه سلطة سن القوانين كاستجابة للمقترحات المقدمة من الأطراف المعنية.[11] وفي أحدث حكم له الصادر في ديسمبر 2006، تقرر أن الأشخاص الذين يقومون باستخدام المصنفات المحمية بموجب حقوق المؤلف بدون أية انتهاكات لن يخضعوا للحظر القانوني خلال الثلاث سنوات التالية للاستخدام وذلك لست فئات من المصنفات. ويشمل هذا مصنفات الوسائط المتعددة في مكتبات التعليم العالي أو أقسام دراسات الوسائط، ولذلك لتمكين مشروع أرشيف الإنترنت من حفظ البرمجيات وألعاب الفيديو وبرامج الكمبيوتر ذات النظم التي لم تعد مستخدمة[12].

بيد أن المشرع الأوروبي قد تبنى منحى مختلفا. حيث ينص التوجيه الأوروبي على ضرورة تدخل الدول الأعضاء لتمكن المستفيدين من التمتع ببعض الاستثناءات الواردة على المحتوى المحمي بموجب تدابير الحماية التكنولوجية (مثل استثناء المكتبات)[8]، في حين أنه لديه تحفظ على التدخل في الحالات الأخرى (مثل النسخ للاستخدام الشخصي)[9]. إلا أن هذه الإجراءات الوقائية لا تنطبق على المصنفات الخاضعة لعقود رخص الويب مثل رخصة "فض المحتوى" click-wrap، والتي تترك المستخدم تحت رحمة أصحاب الحقوق فيما يتعلق بالتحايل على محتوى شبكة الانترنت. وفيما عدا ذلك، يشجع التوجيه أصحاب الحقوق والمستخدمين في التوصل إلى اتفاقات طوعية، وهو حل تدريجي من الطبيعي أن يكون في صالح الطرف الأقوى.

وتقوم مؤسسة إلكترونيك فرونتير (Electronic Frontier Foundation)، وهي منظمة للحقوق المدنية الرقمية مقرها في الولايات المتحدة، بتوثيق كيف تم استخدام المواد القانونية المضادة للتحايل على تدابير الحماية التكنولوجية في تشريع الألفية الرقمية لحقوق المؤلف (DMCA) لإعاقة عدد كبير من النشاطات المشروعة بدلاً من منع انتهاكات حقوق المؤلف. وتصور المنظمة كيف يتم استخدام هذه المواد ضد المستخدمين والعلماء والمتنافسين المشروعين بدلاً من قراصنة الانترنت[13].

سياسيات المكتبات والموضوعات المتعلقة بها

---

[10] http://www.wired.com/news/privacy/0,1848,69601,00.html

[11] في مصر ومعظم الدول العربية بل والعالم تكون الحماية بالنسبة لحقوق المؤلف تلقائية ولا تحتاج إلى تسجيل.

[12] http://geemodo.blogspot.com/2006/11/internet-archive-secures-exemption-to.html

[13] http://www.eff.org/IP/DMCA/unintended_consequences.php

إن نجاح مجتمع المعلومات يعتمد على إتاحة المحتوى الرقمي وإمكانية النفاذ إليه. لكن الحماية القانونية الممنوحة لإدارة الحقوق الرقمية وتدابير الحماية التكنولوجية تؤدي إلى إحداث تضارب مع الاستثناءات الواردة على حقوق المؤلف. وفي جلسة استماع لجماعة الإنترنت البرلمانية التابعة للمملكة المتحدة في عام 2006، حذرت المكتبة البريطانية من أن تدابير الحماية التكنولوجية قد "تهدد بشكل جوهري المفاهيم الراسخة والمقبولة الخاصة بالاستخدام العادل (Fair Use) والامتيازات الممنوحة للمكتبات كما من شأنها تقويض، أو حتى حظر، النفاذ النافع والقانوني لجمهور المستخدمين"[11].

ولدى المكتبات عدد من المخاوف، والتي يمكن عرضها من خلال النقاط التالية:

- يجب ألا تُمنع المكتبات من الاستفادة من حقوقها القانونية التي يكفلها قانون حقوق المؤلف الوطني. وحيث إن تدابير الحماية التكنولوجية لا تستطيع التمييز بين الاستخدامات القانونية والانتهاكات، فإن الآليات التي تتحكم في النسخ لتمنع شخصًا ما من عمل نسخ مخالفة لمصنف محمي بموجب حقوق المؤلف، قد تسبب أيضاً منع طالب أو شخص فاقد البصر من عمل نسخ شرعية بموجب حق الاستخدام العادل أو الاستثناءات الواردة على حقوق المؤلف.

- يجب ألا تكون إدارة الحقوق الرقمية وتدابير الحماية التكنولوجية مصدراً لتهديد وسائل الحفظ والتوثيق طويلة الأجل، والتي تعد ضرورية لحماية الهوية الثقافية والحفاظ على تعددية الشعوب واللغات والثقافات.

- يجب حماية الملك العام. وحيث إن آليات إدارة الحقوق الرقمية لا تختفي بانتهاء مدة سريان الحماية على المصنفات، فسيظل المحتوى محبوسًا حتى في غياب القوانين الملزمة بذلك، ومن ثم سيؤدي ذلك إلى تقليص محتوى الملك العام.

وتعد المكتبات من ألد خصوم المواد القانونية المضادة للتحايل التي تمكن مالكي الحقوق من تجاوز القيود والاستثناءات الواردة على حقوق المؤلف. ويجب أن يسمح للمكتبات بتجنب وتدارك على بعض آليات تدابير الحماية التكنولوجية/إدارة الحقوق الرقمية لتتمكن من استخدام مصنف بدون انتهاك حقوق المؤلف.

الإفادات والمصادر الخاصة بموقف المكتبات إزاء تدابير الحماية التكنولوجية

- الاتحاد الأمريكي للمكتبات، المكتبات وحقوق المؤلف في العصر الرقمي
http://www.ala.org/ala/washoff/WOissues/copyrightb/copyright.htm#LnC
- البيان المشترك لأيفل والإفلا SCCR/14، مسودة الاقتراح الأساسي لمعاهدة الويبو بشأن حماية مؤسسات البث الإذاعي، مايو 2006
http://www.eifl.net/services/ipdocs/sccr_14_written.pdf
- لجنة حقوق المؤلف وغيرها من الشئون القانونية التابعة IFLA (CLM) الاستثناءات والقيود... في البيئة الرقمية: منظور مكتبة دولية
http://www.ifla.org/III/clm/p1/ilp.htm

المراجع

- إدارة القيود الرقمية
http://www.drm.info/

- إدارة القيود الرقمية: فشل في العالم النامي، خطر في العالم النامي بقلم كوري دوكترو
http://www.eff.org/IP/DRM/drm_paper.php

- مؤسسة إلكتريك فرونتير، نتائج غير مقصودة: سبع سنوات تحت تشريع الألفية الرقمية لحقوق المؤلف إبريل 2006
http://www.eff.org/IP/DMCA/unintended_consequences.php

- موقع أيفل، ندوة الويوبو حول الملكية الفكرية والتنمية، 2005
http://www.eifl.net/services/ipdocs/isipd_eifl.pdf

- المفوضية الأوروبية، توجيه رقم2001/29/EC (توجيه حقوق المؤلف)
http://ec.europa.eu/internal_market/copyright/copyright-infso/copyright-infso_en.htm

- الولايات المتحدة، تشريع الألفية الرقمية لحقوق المؤلف (1998)
http://thomas.loc.gov/cgi-bin/query/z?c105:H.R.2281:

- اتفاقية الويبو بشأن حقوق المؤلف (1996)
http://www.wipo.int/treaties/en/ip/wct/

حقوق المؤلف: مدة الحماية والملك العام

حقوق المؤلف والملك العام:

تمنح حقوق المؤلف الحماية القانونية لمبدعي "المصنفات الذهنية" عن طريق منح حق استئثاري لمبدع ما للتحكم في كيفية إنتاج واستغلال الآخرين لمصنفه. وللمبدع الحق في التحكم في أوجه التصرف في مصنفه مثل إعادة النسخ وتوزيع النسخ، والأداء العلني، والبث والترجمة. ويشمل هذا المصنفات الأدبية والدرامية والموسيقية والفنية. وليكون المصنف أهلاً للتمتع بحماية حقوق المؤلف، لابد أن يكون مبتكراً وقد أخذ صورته "الثابتة" المادية كأن يتم كتابته أو تسجيله مثلاً.

بالإضافة إلى ذلك هناك مجموعة من الحقوق تعرف بالحقوق المجاورة او المتعلقة تعد حقوق الطبع (copyrights) حقوق ملكية مالية، أو بعبارة أخرى، إنها ليست حقًّا شخصيًّا أو من حقوق الإنسان. وهذا يعني أنه يمكن نقل أو ترخيص حقوق الطبع لطرف ثالث، كأن يتخلى مؤلف ما لناشر عن حقوق طبع كتابه نظير مقابل مالي. ومن ثم يملك الناشر حقوق الطبع الخاصة بالكتاب ويتحكم في أوجه استغلاله مثل التوزيع والترجمة. كما يمكن توريث حقوق الطبع لخَلَف (ورثة) المؤلف المتوفى.

إن الهدف من وضع قوانين حقوق المؤلف هو تمكين المبدعين وكل من يستثمر وقته وماله لابتكار مصنف من تلقي عائد مادي مقابل استغلال مصنفاتهم. ويعد هذا حافزاً لتشجيع المزيد من الإبداع والابتكار وخلق بيئة فنية وثقافية مزدهرة وهو الأمر الذي سيعود بالنفع على المجتمع. ويؤيد هذا الهدف عنوان أول تشريع لحقوق المؤلف في العالم والذي يعرف باسم "تشريع من أجل تشجيع التعليم" (1710)، والمعروف أيضاً باسم تشريع الملكة آن الإنجليزي. وقد أقر تشريع الملكة آن أيضاً بمبدأ آخر بالغ الأهمية ألا وهو أن الحق الاستئثاري الممنوح للمبدعين لابد أن يكون محدوداً بفترة زمنية (في حالة هذا القانون، أربعة عشر عاماً من تاريخ النشر). وبعد انقضاء المدة المحددة، لا تعد المصنفات محمية بموجب قانون حقوق المؤلف ومن ثم تسقط في الملك العام.

ويعد الملك العام جزءًا من تراث الإنسانية الثقافي والفكري المشترك ويمكن أن يكون مصدراً للإلهام، والتخيل، والاكتشاف للمبدعين. ولا تخضع المصنفات التي تقع في الملك العام إلى أية قيود ويمكن استخدامها بحرية بدون تصريح وذلك لأغراض تجارية وغير تجارية. فعلى سبيل المثال، يمكن لناشر أن يصدر طبعات مخفضة السعر من كتاب، ولمؤلف أغانٍ أن يحاكي قصيدة قصصية، ولمدرس أن يوزع نسخاً من قصيدة ما على طلابه، ولمكتبة أن ترقمن مجموعة صور فوتوغرافية لتضعها في معرض للتاريخ على موقعها على الإنترنت وغير ذلك من أوجه استغلال المصنفات المتاحة في الملك العام بدون الخوف من التعرض للمساءلة القانونية .[14]

مدة سريان الحماية

لقد تم مد مدة سريان الحماية عدة مرات منذ تشريع الملكة آن. والقاعد الدولية القانونية المتبعة فيما يتعلق بمدة الحماية، كما هو محدد في اتفاقية برن (1886) التي وضعت القواعد الأساسية للحماية الوطنية لحقوق المؤلف، هي مدة حياة المؤلف وخمسين عامًا بعد وفاته. وتنطبق هذه المدة أيضًا على اتفاقية منظمة التجارة الدولية الأكثر حداثة وهي اتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (1995) والتي يشار إليها اختصارًا بـ"التريبس".

وهناك استثناءات لهذه القاعدة الأساسية لبعض أنواع من المصنفات. فالمدة المقررة بالنسبة للمصنفات السينمائية تنتهي بمضي خمسين عامًا بعد إتاحة المصنف للجمهور، وفي حالة عدم إتاحته تكون مدة الحماية خمسين عامًا من تاريخ إنجاز المصنف. وتنطبق أيضاً هذه المدد بشكل عام على المصنفات التي

[14] ولكن يبقى الحق الأدبي أبديًا وغير قابل للتنازل عنه طبقًا للقانون المصري للملكية الفكرية رقم 82 لسنة 2002 مادة 143. ويلاحظ ان الحق الادبي للمؤلف على مصنفه عرف اولاً في الشرائع اللاتينية ولم يعتد به في النظم الانجلو أمريكية إلا مؤخرًا.(المراجع)

لم يذكر اسم مؤلفها أو عندما يكون المؤلف أو صاحب حقوق المؤلف شخصًا اعتباريًا مثل مؤسسة ما أو ناشر. وبالنسبة للصور الفوتوغرافية ومصنفات الفنون التطبيقية، فالمدة المقررة هي 25 عاماً من تاريخ إنجاز المصنف.[15]

بيد أنه، بموجب اتفاقية برن، يمكن لدولة ما أن تمد مدة الحماية فتتخطى مدة حياة المؤلف والخمسين عامًا التالية لوفاته، وبالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التجارة الدولية الملزمين باتفاقية التريبس فإن مدة حياة المؤلف وخمسين عامًا بعد وفاته هي *أقل* مدة يجب أن تلتزم بها كل الدول. والغالبية العظمى من دول العالم تلتزم بالقواعد التي تفرضها اتفاقية برن أي مدة حياة المؤلف وخمسين عامًا بعد الوفاة، يتبعها أقلية عريضة اختارت أن تمد مدة الحماية إلى مدة حياة المؤلف؛ بالإضافة إلى سبعين عامًا بعد الوفاة.

الممارسات: مد مدة الحماية

كانت مدة حياة المؤلف والخمسون عاماً التالية لوفاته في اتفاقية برن واتفاقية التريبس، وكلتاهما اتفاقيتان تمت مناقشتهما على نطاق دولي، تمثل موازنة عادلة بين حقوق المؤلف وأصحاب حقوق المؤلف من ناحية واحتياجات المجتمع من ناحية أخرى. وقد قدمت مدة الحماية تلك حقًّا احتكاريًّا لمعظم المبدعين للاستفادة من ملكيتهم لمصنفاتهم، وهذه الاستفادة لا تخصهم فقط طوال حياتهم بل تشمل خَلَفَهم العام مثل أولادهم وأحفادهم.

لكن في عقد التسعينيات تم مد مدة الحماية في دول عدة لتزيد عشرين سنة إضافية، أي مدة حياة المؤلف بالإضافة إلى سبعين عامًا بعد الوفاة. وهو الأمر الذي عجلت به الجبهتان التجاريتان الكبريان في العالم: الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، بما لهما من تأثير كبير على الاقتصاد العالمي يتخطى حدودهما الجغرافية. وفي عام 1993، قام الاتحاد الأوروبي "بتنسيق" مدة حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة مما عنى أن غالبية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي باتت مطالبة بزيادة مدة سريان الحماية لتشمل مدة حياة المؤلف بالإضافة إلى سبعين عامًا بعد الوفاة. وفي عام 1998، أدى تشريع مد مدة حقوق المؤلف (Copyright Term Extension Act) في الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة مدة الحماية لتتفق مع حقوق المؤلف العامة، وخمسة وتسعين عاماً للمصنفات المتاحة للتأجير (الحقوق المجاورة). واتضحت أهمية حقوق المؤلف بشكل متزايد منذ ربطها باتفاقيات التجارة الدولية، وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاقات التجارية مع الولايات المتحدة/الاتحاد الأوروبي من جهة والدول النامية من جهة أخرى غالباً ما تلزم الأخيرة بزيادة مدة الحماية، ومن ثم مدت العديد من الدول في أنحاء العالم في مدة الحماية المفروضة على مصنفاتها المحمية. (لمزيد من المعلومات انظر "حقوق المؤلف واتفاقيات التجارة").

ويرى المراقبون من جهات عدة أن مدة حياة المؤلف وسبعين عامًا بعد الوفاة هي مدة مبالغ فيها، وبذلك فقد تم الحياد عن الهدف الرئيسي من قوانين حقوق المؤلف وهو توفير حافز للمبدعين. واليوم فإن الظاهرة الجديرة بالملاحظة في محيط صياغة السياسات هو وجود المصالح المالية الكبرى وتأثير "صناعة حقوق المؤلف" على قوانين حقوق المؤلف الوطنية والدولية. وفي واقع الأمر، أصبح تشريع مد مدة حماية حقوق المؤلف الأمريكي يعرف باسم "تشريع حماية ميكي ماوس"، في حين أن الخصوم الذين قاموا بشن هجوم على التشريع أمام المحكمة العليا الأمريكية اتخذوا شعاراً غير رسمي لهم هو "حرروا الفأر" (حرروا ميكي ماوس). وكان من المقرر أن تسقط حقوق المؤلف الخاصة بميكي ماوس، والبطة دونالد، وأصدقائهم الآخرين من شخصيات والت ديزني العالمية في غضون السنوات التالية للتشريع لتئول بذلك إلى الملك العام. وقد ألقت شركة والت ديزني بثقلها لتساند مد مدة حماية أعمالها المربحة لعقدين آخرين، على الرغم من قيام الشركة ببناء العديد من مصنفاتها على اقتباسات من مصنفات موجودة في الملك العام مثل شخصية سنوايت، وهو أمر بالتأكيد يدعو للسخرية. وقد ترتب على ذلك تأثر عشرات الآلاف المصنفاتبمختلف أنواعها والتي كان من المقرر سقوطها في الملك العام في الولايات المتحدة؛ لكنها ظلت في المقابل في نطاق الملكية الخاصة وحتى عام 2019 على الأقل.

[15] تراجع التشريعات الوطنية في شأن مدد الحماية. (المراجع)

وقد طبق مد فترة الحماية في الولايات المتحدة بأثر رجعي على كل المصنفات التي ما تزال تتمتع بحماية حقوق المؤلف. أما في أوروبا، فلم يشمل التطبيق بأثر رجعي المصنفات التي ما تزال تتمتع بالحماية فقط، بل أيضًا طبق على المصنفات التي آلت إلى الملك العام خلال العشرين سنة الماضية. وبعبارة أخرى، تمت إعادة حماية بعض المصنفات في الملك العام، فكان ذلك بمثابة ضربة حظ غير متوقعة للعديد من المبدعين المتوفيْن. وقد أدى ذلك بدوره إلى رفع عدد من القضايا أمام المحاكم الأوروبية مثل النزاع القائم بين ناشر موسيقي ومسرح ذي تمويل حكومي حول حقوق أداء رائعة بوتشيني La Bohème[16] Opera. وحالة أخرى شهيرة هي التعديل الطارئ لقانون حقوق المؤلف الأيرلندي لضمان إقامة "Rejoice Dublin 2004"، وهو مهرجان للاحتفال بمئوية Bloomsday أو اليوم الذي انتهى فيه جيمس جويس من روايته Ulysses، في الميعاد المحدد له. وكانت حقوق المؤلف الخاصة بأعمال جيمس جويس التي نشرها خلال حياته قد سقطت بحلول عام 1991، أي بعد خمسين عامًا من وفاته. ولكن كنتيجة للتشريع الأوروبي لعام 1993، فقد تم تجديد حقوق المؤلف لتمتد حتى عام 2011، مما يدفع المرء للتساؤل كيف يكون هذا دافعاً لجيمس جويس المتوفى عام 1941 لإبداع مصنفات جديدة.

سياسات المكتبات والموضوعات المتعلقة بها

كانت المكتبات وما تزال في تخوف من تقلص الملك العام، الذي يمثل مصدراً خصباً للمحتوى الذي يمكن للمبدعين استخدامه لبناء مصنفات جديدة. هذا إلى جانب أهمية الملك العام في تمكين المكتبات من إتاحة الروائع الأدبية والفنية العالمية للجمهور من خلال، على سبيل المثال، مشروعات الرقمنة. ومن ثم لابد من تعزيز الملك العام وحمايته من الانتهاك. ويتحتم على أمناء المكتبات، بصفتهم قيمين على تراث العالم الثقافي والعلمي، أن يدافعوا عن مصلحة الجمهور، وأن يقوموا بتوعية رواد المكتبات بقيمة الملك العام، وأن يكون لهم دور قيادي في وضع السياسات. وهذا يتضمن التعريف بالفوائد التي تعود من ثراء الملك العام على التعليم وازدهار المجتمع، وتقديم المشورة فيما يتعلق بالتكاليف الخفية التي تتحملها المكتبات بسبب حماية حقوق المؤلف المفروضة على المصنفات مثل: الرسوم الإضافية للترخيص والتزود بالوثائق، وأسعار الكتب والدوريات، والضرائب المفروضة على المعدات والوقت المستهلك والإجراءات المثيرة للسخط للحصول على تراخيص حقوق المؤلف.

ويعني مد مدة الحماية بالنسبة للدول النامية والانتقالية، حيث يعد موضوع إتاحة المعلومات عاملاً فاصلاً في تطورها، أن المعلومات التي كان يمتلكها الجميع قد تم سحبها من الملكية الجماعية، مما ترتب على ذلك عواقب وخيمة في مجالي لتعليم والإبداع. هذا وبالإضافة، إن مد مدة الحماية يعود بالنفع على مالكي الحقوق وخلفهم العام في الدول المتطورة بشكل غير متكافئ، وذلك على حساب مستخدمي المعلومات والمبدعين الجدد في الدول النامية، وهو الأمر الذي يعكس كيف تتدفق المعلومات من الشمال إلى الجنوب.

"إن الملك العام الذي يتميز بثراء المحتوى وإتاحة المواد المحمية بموجب حقوق المؤلف بطريقة عادلة هو أمر من شأنه تعزيز الإبداع وإنتاج المصنفات الجديدة. وعادة ما يفترض الناس أن حقوق الملكية الفكرية التي تزداد قوة أثر قوة مع مرور الوقت تعود بالنفع على النمو الاقتصادي في حين أنه يتحتم إعطاء بعض الامتيازات للاستثناءات الواردة على حقوق المؤلف لأسباب اجتماعية بحتة. وفي واقع الأمر فإن هذا التقسيم هو تقسيم خاطئ. فهناك العديد من الصناعات التي تتطلب إتاحة المواد المحمية بموجب حقوق المؤلف لأغراض البحث والتنمية والتعليم والتبادلية التشغيلية interoperability بين برمجيات الحاسب والعتاد hardware. ومن ثم فإن عدم إتاحة المعلومات بطريقة عادلة ومعقولة من شأنه إلحاق الضرر بالنمو الاقتصادي".

لجنة حقوق المؤلف وغيرها من الشئون القانونية التابعة للاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (الإفلا).
http://www.ifla.org/III/clm/p1/ilp.htm

[16] Hessen v G Ricordi & Co Buhnen- und Musikverlag GmbH (C360/00), 2002 WL 30004, Celex No. 600C0360, EU: Case C-360/00, ECJ, Feb 28, 2002

الإفادات والمصادر الخاصة بموقف المكتبات إزاء مدة الحماية والملك العام

- أهمية الملك العام، إتحاد المكتبات الخاصة، Information Outlook، Vol. 5، No. 7، July 2001
http://www.sla.org/content/Shop/Information/infoonline/2001/jul01/copyright.cfm

- البيان المشترك لأيفل والإفلا حول الاقتراح المقدم من شيلي للوايبو لتقييم الملك العام (2006)
http://www.eifl.net/services/ipdocs/pcda1_chile.pdf

- اقتراح شيلي المقدم للوايبو لتقييم الملك العام (2006)
http://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=55592

- الاستثناءات والقيود الواردة على قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في البيئة الرقمية: من منظور مكتبة دولية (2006)، لجنة حقوق المؤلف وغيرها من الشئون القانونية التابعة للإفلا(CLM)
http://www.ifla.org/III/clm/p1/ilp.htm

المراجع

التشريعات

- اتفاقية برن بخصوص حماية المصنفات الأدبية والفنية (1886)
http://www.wipo.int/treaties/en/ip/berne/

- تشريع الولايات المتحدة لمد مدة الحماية
http://www.copyright.gov/legislation/s505.pdf

- توجيه الاتحاد الأوروبي 93/98/EEC لتوفيق مدة حماية حقوق المؤلف وغيرها من الحقوق المتعلقة 24/11/1993 P. 0009 – 0013، European Commission Official Journal L 290
http://ec.europa.eu/internal_market/copyright/term-protection/term-protection_en.htm

المقالات

Bloomsday: Copyright Estates and Cultural Festivals، (2005) 2:3 SCRIPT-ed 345 by M Rimmer
http://www.law.ed.ac.uk/ahrb/script-ed/vol2-3/bloomsday.asp

Calson Analytics profile: duration of copyright
http://www.caslon.com.au/durationprofile.htm
The case against copyright creep. Sonny Bono: A warning from history by Chris Williams
http://www.theregister.co.uk/2006/11/29/jonathan_zittrain_interview

How do I find out whether the book is in the public domain?
http://onlinebooks.library.upenn.edu/okbooks.html#whatpd

The Mouse That Ate The Public Domain: Disney، The Copyright Term Extension Act، And Eldred v. Ashcroft by Chris Sprigman. Findlaw Tuesday، Mar. 05، 2002
http://writ.news.findlaw.com/commentary/20020305_sprigman.html

List of countries' copyright length
http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_countries%27_copyright_length

ملاحظة: إن المصادر التي تعدد مدد الحماية في الدول المختلفة قد لا تكون دائماً كاملة ودقيقة.

المصنفات اليتيمة

ما هي المصنفات اليتيمة؟

المصنفات اليتيمة (Orphaned Works) هي أية مصنفات يصعب أو يستحيل تحديد شخصية مالك حقوق المؤلف و/أو مكانه. وهذا يعني استحالة الحصول على التصاريح اللازمة لاستخدام أي من هذه المصنفات استخداماً يقع خارج إطار المواد القانونية التي يحددها قانون حقوق المؤلف في بلد ما (ومن ثم لا يعد الحصول على إذن أو تصريح المؤلف لازماً).

وفي تصريح لمكتب حقوق المؤلف الأمريكي جاء ما نصه أنه "يلحق الضرر بالصالح العام عندما لا يمكن إتاحة بعض المصنفات للجمهور نتيجة عدم القدرة على الجزم بملكية حقوق المؤلف أو حالتها، حتى في حالة عدم تبقي أي شخص على قيد الحياة أو وجود كيان قانوني يطالب بملكية حقوق المؤلف أو عدم وجود أي اعتراض من قبل مالك حقوق المؤلف حيال استغلال المصنف"[17] ثم يسترسل ليقر بأن "التيقن من ملكية تلك المصنفات قد يثني بشكل غير ضروري المبدعين والمستخدمين اللاحقين من دمج هذه المصنفات في نشاطات إبداعية أو إتاحة هذه المصنفات للجمهور".

ويقدر مركز دراسات الملك العام بكلية ديوك للدراسات القانونية أن الأعمال اليتيمة تمثل أغلبية السجلات والوثائق التي تحفظ ثقافة القرن العشرين[18]، وهو الأمر الذي له أثره العميق على المبدعين والمستخدمين. فمبدعو المصنفات الجديدة عادة ما يرغبون في استخدام المواد المتوفرة لكنهم لا يستطيعون تحديد مكان مالك حقوق المؤلف على الرغم من كل المجهودات المعقولة التي يقومون بها للعثور عليه. وهو أمر جلي في مشروعات الحفاظ ويشمل ذلك مشروعات الرقمنة والإصدارات التاريخية التي تعمل على إتاحة الصور الفوتوغرافية، والرسائل، والتسجيلات الصوتية، والأفلام الخام المصورة ، الخ، التي لها قيمة تعليمية وثقافية واضحة لكن في الوقت ذاته لا يمكن تحديد مالك حقوقها للحصول على الإذن منه.

ولأن تكاليف العثور على صاحب حقوق المؤلف قد تكون باهظة الثمن، فإن المبدعين ينأون عن بناء مصنفاتهم على المصنفات اليتيمة ولا تستطيع المؤسسات مثل المكتبات من استخدامها، حتى في حالة استعدادهم للدعم نظير استغلال تلك المصنفات. وفي حالات كثيرة، قد يتخلى مالك حقوق المؤلف عن المصنفات لأنها لا تدر أي عائد مادي عليه. وفي بعض الأحيان يسمح مالكو حقوق المؤلف، عند العثور عليهم، باستخدام مصنفاتهم مرحبين بذلك وقد يطلبون تعويضًا بسيطًا في المقابل.

وهناك العديد من الأسباب التي تفسر لماذا قد يستحيل العثور على مالكي حقوق المؤلف، منها على سبيل المثال:

- قد لا يكون المؤلف معروفاً، أما إذا كان معروفاً، فيحتمل وفاته بدون أن يترك وراءه خلف معروف، وقد يكون تاريخ الوفاة أيضاً غير معروف؛
- في حالة كون دار النشر مالكة لحقوق المؤلف، فيحتمل أن الدار قد تم إغلاقها بدون أن يخلفها بديل قانوني؛ وقد يحتمل اندماجها مع دار أخرى (تعد عمليات الدمج في مجال دور النشر ظاهرة منتشرة)، ومن المحتمل أيضاً أنه لم يتم الاحتفاظ بالسجلات الخاصة بالمؤلفين التي قامت دار النشر بإصدار أعمالهم على مدار سنوات عملها.

وتشمل المصنفات اليتيمة الأعمال الأدبية والصور الفوتوغرافية والرسومات التوضيحية والأفلام والقطع الموسيقية وغيرها من أنواع المصنفات المنشورة منها وغير المنشورة.

الممارسات

[17] http://www.copyright.gov/fedreg/2005/70fr3739.html
[18] http://www.law.duke.edu/cspd/orphanworks.html

وقد ظهرت مشكلة المصنفات اليتيمة في الصدارة وذلك لعدد من الأسباب.

لا للإجراءات الشكلية

تحظر اتفاقية برن (1886)، الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق المؤلف، وضع أي إجراءات شكلية لـ"التمتع بممارسة" حقوق الملكية. ويعني غياب الإجراءات الشكلية أن المؤلف غير مطالب بتسجيل حقوق المؤلف الخاص به أو بإبلاغ أي سلطات رسميًّا. وفي مصنفات أخرى، تنشأ حماية حقوق المؤلف تلقائيًّا من وقت إفراغ المصنف في صورته الثابتة التامة أو الملموسة مثل الكتابة والتسجيل. وفي بعض البلدان، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، هناك نظام تطوعي للتسجيل بالنسبة للمؤلفين ليطالبوا بملكية مصنفاتهم علانية، لكنه ليس بشرط ملزم للتمتع بحماية حقوق المؤلف.

وهذا يعني أن مشقة العثور على مالكي حقوق المؤلف تقع كاملة على عاتق مستخدم المادة المحمية. وبدون أية طريقة رسمية أو مركزية للتأكد من الملكية، سيعد هذا ضربًا من ضروب المستحيل، خاصة بالنسبة للمصنفات الدولية. وقد يكون هذا عائقًا كبيرًا للمستخدمين مثل المكتبات لإتاحة المصنفات للجمهور والمبدعين ليدمجوا هذه المصنفات في مصنفات جديدة مثل استخدام الصور الفوتوغرافية في كتاب جديد، واستخدام لقطات قديمة في فيلم وثائقي.

مد مدة سريان حماية حقوق المؤلف

في كل مرة يتم مد مدة سريان حماية حقوق المؤلف تزداد مصاعب العثور على مالكي حقوق المؤلف للحصول على التصريح الخاص لاستخدام المصنفات القديمة. وكلما قلت المصنفات المتاحة في الملك العام زادت المصنفات التي تتطلب الحصول على تصريح المؤلف. ووفقًا للمعايير الدولية، كما هو موضح في اتفاقية برن (1886)، يتلقى المؤلف حماية حقوق المؤلف طوال مدة حياته بالإضافة إلى خمسين عامًا من تاريخ وفاته. ومثال ذلك، أن ملكية كاتب ألف كتاباً في عام 1920 عن حياة جندي في الخنادق خلال الحرب العالمية الثانية وتوفي في عام 1958 عن عمر يناهز السبعين عاماً سوف تتمتع بحماية حقوق المؤلف حتى عام 2008. وفي هذه الحالة، فإن مكتبة ما تريد رقمنة إحدى القصائد من هذا الكتاب في عام 2006 بغرض وضعها في معرض الذكرى التسعين لمعركة "سوم" Somme سوف تحتاج للحصول على إذن المؤلف (هذا باعتبار أن حقوق المؤلف ظلت ملكاً للمؤلف الأصلي). وبالنسبة لتلك البلاد التي تم فيها مد مدة سريان حماية حقوق المؤلف إلى سبعين عامًا بعد وفاته، سيظل هذا المصنف محميًّا حتى عام 2028، أي لمدة 108 أعوام كاملة منذ تأليف الكتاب. وحيث إن نسبة فرص العثور على أحد من خلف المؤلف العام أو القائم على إدارة هذه الملكية ضئيلة كما هو واضح، فستكون النتيجة المرجحة أن المكتبة سوف تتخلى عن فكرة استخدام القصيدة في المعرض.

وقد أبدى مكتب حقوق المؤلف الأمريكي مخاوفه تجاه مد مدة سريان حماية حقوق المؤلف والذي من شأنه إثارة المشاكل فيما يتعلق بحفظ الأفلام القديمة المتهالكة التي لا يمكن تحديد أصحاب حقوق المؤلف الخاصة بها، والتي يعد نقلها لوعاء آخر أمراً ضروريًّا للمحافظة على بقائها لمدة أكبر. فهل يخاطر أرشيف الأفلام بأن يقاضيه صاحب حقوق المؤلف الذي قد يظهر فجأة من أجل الحفاظ على جزء هام من التاريخ الثقافي، أم يخطئ ويجانب الحذر ويقر بضياع المصنف للأبد؟

للمزيد من المعلومات حول مدة حماية المصنف، انظر "حقوق المؤلف، مدة الحماية والملك العام".

تزايد إتاحة المصنفات عبر الإنترنت

لا تتعلق مشكلة المصنفات اليتيمة بالمصنفات القديمة فقط بل تظهر أيضًا بصورة جلية في المواد الرقمية الحديثة. فالإنترنت تتيح فرصًا جديدة للعثور على ومشاركة محتوياتها من المصنفات الإبداعية، لكن هذه المصنفات على توافرها قد تكون مصدراً مؤرقاً لمستخدميها لعدم إتاحتها للاستخدام بدون الحصول على إذن صاحب حقوق المؤلف الذي قد لا يمكن الوصول إليه أو الاتصال به، مثل أن يصبح بريده الإلكتروني

المذكور في الموقع غير متاح. ومع انتشار المستخدمين المحتملين في أنحاء العالم، فإن العثور على أصحاب حقوق المؤلف في الهند أو أوروبا أو أمريكا الجنوبية قد بات أمراً غير قابل للتحقيق.

وهناك بعض المبادرات التي تعمل على تخفيف الوضع الحالي، مثل مبادرة منظمة المشاع الإبداعي (Creative Commons) التي تشجع المبدعين على إتاحة مصنفاتهم بموجب رخصها وذلك لاستخدامات محددة تشمل حقوق المعلومات الخاصة بالبيانات التعريفية (metadata)، ولكن هذه المبادرات لا تخاطب المشكلة الأساسية التي تظل واقعاً مؤرقاً للمستخدمين والتي يجب على الأطراف المعنية البحث عن حل مناسب لها.

بعض الحلول المحتملة

إن المشرعين والسلطات في العديد من البلدان قد قاموا بالفعل باقتراح عدد من الحلول المحتملة. ومن أمثلة ذلك ما يلي:

في **كندا**، قد تمنح هيئة حقوق المؤلف رخصًا غير استئارية لاستخدام المصنفات المنشورة عندما لا يمكن العثور على أصحاب حقوق الملكية. وعلى كل من يريد الحصول على مثل هذه الرخص أن يقوم بملء استمارة يوضح فيها كل محاولاته للعثور على صاحب حقوق المؤلف الخاصة بالمصنف الذي يريد استخدامه. فإذا رأت الهيئة أن مقدم الطلب قد قام "بجهد كاف" فإنها تحدد الشروط والأتعاب اللازمة للاستخدام المقترح. وإذا لم يظهر صاحب حقوق المؤلف في غضون خمسة أعوام من دفع هذه الأتعاب، فإنها تذهب إلى جمعية إدارة حقوق المؤلف المعنية. لكن النظام الكندي يتعامل فقط مع المصنفات المعروفة المؤلف الذي لا يمكن العثور عليه، ولا تتعامل مع المصنفات اليتيمة أو أصحاب حقوقها. ومنذ وضع هذه المواد في عام 1990، تم إصدار 125 رخصة فقط.

كانت **المفوضية الأوروبية**، في توصياتها عام 2006 بخصوص المكتبات الرقمية[19]، تدرك أهمية تشجيع تطوير آليات الترخيص بالتعاون الوثيق مع أصاحب حقوق المؤلف في نواح عدة منها المصنفات اليتيمة والمصنفات التي نفدت طبعتها. ومن ثم فقد أوصت المفوضية أن تحسن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من الشروط الخاصة برقمنة المصنفات اليتيمة عن طريق إتاحة قوائم بالمصنفات اليتيمة المعروفة؛ وكذا المصنفات التي دخلت حيز الملك العام على أن تنشر تلك القوائم على نطاق واسع.

لدى **المملكة المتحدة** مادة قانونية أكثر تحديداً تنص على أن حقوق المؤلف لا يتم انتهاكها إذا ما تعذر بالوسائل والمجهودات الكافية التأكد من شخصية المؤلف، وإذا ما كان من المعقول افتراض أن حقوق المؤلف قد سقطت أو أن المؤلف قد توفي منذ سبعين عاماً أو أكثر قبل تاريخ استخدام المصنف. لكن هذا الشرط يغطي جزءًا صغيراً من المصنفات اليتيمة علي سبيل المثال المصنفات الأقدم التي لا يمكن تحديد أصحاب حقوق المؤلف الخاصة بها. ومثل القانون الكندي، فإن قانون المملكة المتحدة لا يقدم أي دليل على كم المجهودات والافتراضات المقصودة من كلمة "كافية". وقد أوصى Gowers Review Report of Intellectual Property (في عدد ديسمبر 2006) أن يحتفظ مكتب براءات الاختراع التابع للمملكة المتحدة بسجل تطوعي للمصنفات المحمية بموجب قانون حقوق المؤلف، وعلى أن تعمل حكومة المملكة المتحدة من خلال الاتحاد الأوروبي على إدراج مواد قانونية بشأن المصنفات اليتيمة[20].

وفي **الولايات المتحدة الأمريكية**، أصدر مكتب حقوق المؤلف تقريراً حول الأعمال اليتيمة في يناير 2006. ويوصي التقرير أنه يتحتم على كل من ينوي نشر مصنفات يتيمة أن يقوم أولاً "باستقصاء جاد بشكل كاف" للعثور على أصحاب حقوق المؤلف لهذه المصنفات. وإذا أعيد نشر بعض المصنفات اليتيمية (في صورة رقمية مثلاً) وظهر أصحاب حقوق المؤلف ليطالبوا بدفع مبالغ نظير استخدام هذه المواد، فيحق لهم الحصول على "تعويض معقول"، وليس تعويضاً نظير انتهاك حقوق المؤلف.

[19] Recommendation on the Digitisation and Online Accessibility of Cultural Material and Digital Preservation

[20] www.cilip.org.uk/aboutcilip/newsandpressreleases/news061208.htm?cssversion=normaltext

(للمزيد من المعلومات حول المشاع الإبداعي، انظر "المشاع الإبداعي": "رخصة المصدر المفتوح").

سياسات المكتبات والموضوعات المتعلقة بها

تسبب مشكلة المصنفات اليتيمة ضرراً كبيراً للمكتبات بل وقد تهدد أيضاً دورها الرئيسي في الحفاظ على التراث الثقافي العالمي وإتاحته للجمهور. وإن أكثر الطرق فاعلية، والتي قد تكون في كثير من الأحيان الطريقة الوحيدة لإتاحة المصنفات، هي رقمنة المجموعات المكتبية. على أن تكوين مجموعات رقمية تشتمل على مصنفات اليتيمة قد يتطلب من المكتبات بذل جهود غير عادية ومكلفة لإرساء الثقة في أن عملها لن يتسبب في انتهاك قوانين حقوق المؤلف. وفي بعض الدول، قد تمنح المكتبات حقوقا قانونية لإعادة إنتاج مصنفات في مجموعاتها المكتبية، وذلك على سبيل المثال لأغراض الحفاظ وقد يتضمن ذلك حقوق الرقمنة. لكن المكتبات عادة لا يخول لها أن تتيح مصنفًا ما عن بعد (remote access) بدون إذن صاحب حقوق المؤلف.

ورد الفعل التقليدي للقائمين على العمل في مجال الأرشيف والوثائق، والمكتبيين، ومرممي الأفلام، والفنانين، والعلماء، والمعلمين، وصغار الناشرين، وغيرهم ممن لا يستطيع المخاطرة بتحمل أي مسئولية قانونية قد تصل في بعض الأحيان إلى التعرض للمساءلة القانونية، هو تجنب رقمنة المصادر العلمية والمعرفية الأساسية، ما لم يتم الحصول على تصريح رسمي ونهائي بذلك أو حتى تئول تلك المصادر صراحة إلى الملك العام. والمؤسسات الممولة من المال العام مثل المكتبات والجامعات وكذا المشروعات التجارية المحدودة هي مؤسسات بطبيعتها لا تميل للمخاطرة وقد لا تقدر على تحمل نفقات الاستشارات القانونية المتخصصة لتقييم المخاطرة، كما قد لا تكون لديها القدرة المالية لتحمل النفقات المحتملة للتقاضي.

ويترتب على ما سبق ألا يتم استخدام المصنفات اليتيمة في إبداعات جديدة أو لا تتاح للجمهور نظراً لعدم التأكد من حالة حقوق المؤلف الخاصة بها. وهذا يقوض سياسة عامة بالغة الأهمية تتعلق بحقوق المؤلف ألا وهي توفير الحافز لإبداع المصنفات وتعزيز نشرها للجمهور. ومن ثم يجب على المكتبات بالتعاون مع الأطراف المعنية والمشرعين أن يجدوا حلولاً قابلة للتطبيق لهذه المشكلة المتفاقمة.

الإفادات والمصادر الخاصة بموقف المكتبات إزاء المصنفات اليتيمة

- اتحاد المكتبات البحثية

http://www.arl.org/info/frn/copy/orphanedworks/

- الاتحاد الأمريكي للمكتبات

http://www.ala.org/ala/washoff/WOissues/copyrightb/orphanworks/orphanworks.htm

المراجع

- مركز دراسات الملك العام، كلية ديوك للدراسات القانونية
http://www.law.duke.edu/cspd/orphanworks.html

- المجلس الكندي لحقوق المؤلف المعني بأصحاب الحقوق الذين لم يستدل عليهم
http://www.cb-cda.gc.ca/unlocatable/index-e.html

- توصيات المفوضية الأوروبية حول رقمنة وإتاحة المواد الثقافية عبر الإنترنت والحفاظ الرقمي
http://europa.eu.int/information_society/activities/digital_libraries/index_en.htm
http://europa.eu.int/information_society/activities/digital_libraries/doc/recommendation/recommendation/en.pdf

- مكتبة الكونجرس، مكتبة حقوق المؤلف الأمريكي
http://www.copyright.gov/orphan/

الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف

ما هي الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف؟

يتمتع المؤلفون وفنانو الآداء والمصورون الفوتوغرافيون وغيرهم من مالكي الحقوق بالحق الاستئثاري لمنح ترخيص استغلال مصنفاتهم بموجب قانون حقوق المؤلف. وقد يقومون بنقل حق إدارة حقوقهم لمنظمات تعرف بجمعيات الإداراة الجماعية "collective societies" أو الإدارة الجماعية "collectives" لتنوب عنهم في إدارة حقوقهم. وقد يقدمون على ذلك من خلال اتفاقية طوعية أو نظام تشريعي. وفي واقع الأمر، توجه الحقوق إلى إحدى جمعيات الإدارة الجماعية التي تهدف في الوصول إلى المستخدم النهائي بشكل أكثر كفاءة عوضاً عن الاتصال بأصحاب الحقوق بشكل فردي.

وهناك عدة جمعيات إدارة جماعية تتعامل مع الحقوق المختلفة. وبوجه عام، توفر جمعيات الإدارة الجماعية لحقوق الأداء رخص الأداء الموسيقي للجمهور وبث الموسيقى المسجلة في الأماكن العامة مثل هيئات الإذاعة ومحطات التلفزيون والمطاعم والمحلات. كما يقتضي أي استخدام للموسيقى في مكان عام، كملهى مثلاً، الحصول على رخصة تسجيل صوتي من جمعيات الإدارة الجماعية لحقوق الأداء الفونغرافي التي تنوب في ذلك عن صاحب حقوق المؤلف، والتي عادة ما تكون شركات التسجيلات الصوتية. وترخص جمعيات الإدارة الجماعية لـــ"حقوق المؤلف الميكانيكية" (Mechanical Copyright) التسجيل الموسيقي في مختلف أشكاله مثل إعادة توزيع أغان سبق إصدارها أو استخدام مقاطع موسيقية في أفلام الفيديو الخاصة بالأفراح والمناسبات الشخصية. كما ترخص جمعيات الإدارة الجماعية لحقوق الفنانين والمصممين مصنفات فناني الرسوم الكرتونية والمتحركة والمعماريين وغيرهم. وبالإضافة لذلك، قد تتكون جمعيات إدارة جماعية في المجالات المتخصصة مثل الموسيقى الكنسية، والبث الإذاعي والتلفزيوني للأغراض التعليمية، الخ.

وبوجه عام، تقوم جمعيات الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف بالأدوار التالية:

- ترخيص استخدام المصنفات المحمية التي يعد استخدامها *مخالفا للقانون إلا من خلالها* وذلك للمستخدمين مثل الأفراد، والمكتبات، ومنظمات البث الإذاعي ووكالات النسخ الفوتوغرافي، الخ.
- جمع الإتاوات وتوزيع العائد المادي على أعضائها من مالكي الحقوق.
- العمل على إنفاذ حقوق مالكي الحقوق التي تنوب عنهم.
- عقد الاتفاقيات التبادلية مع جمعيات الإدارة الجماعية في البلاد الأخرى لتفعيل الترخيص عبر الحدود.

ولا توجد جمعيتان للإدارة الجماعية متماثلتان تماماً. فتتباين الجمعيات فيما بينها في الإطار القانوني التي تأسست بموجبه، وتختلف في هيكلها التنظيمي والعمليات التي تؤديها وفي الحقوق التي تمنحها. وهناك بعض جمعيات الإدارة الجماعية التي لا تمنح رخصًا على الإطلاق. وعوضاً عن ذلك، تقوم بجمع عائد مبيعات آلات النسخ مثل ماكينات النسخ الفوتوغرافي والفاكس وأقراص الكمبيوتر الصلبة (hard disks)، والتي تعرف باسم "ضريبة الماكينات". وفي الغالب تكون جمعيات الإدارة الجماعية منظمات غير ربحية يملكها أعضاؤها، أى مالكو حقوق المؤلف.

منظمات حقوق النسخ (PROs)

قد يقتضي على مكتبة أن تحصل على رخص من إحدى جمعيات الإدارة الجماعية السابق ذكرها وذلك في سياق الأعمال التي تقوم بها. بيد أن الجمعية التي تتعامل معها المكتبات في الأغلب ستكون إحدى منظمات حقوق النسخ (reproduction rights organizations). وتقوم منظمة حقوق النسخ عادة بترخيص النسخ الفوتوغرافي للكتب والدوريات وغيرها من المواد في قطاعات النشر والمصنفات المطبوعة، كما يمكن أيضاً أن تمنح التراخيص الخاصة بالنسخ الرقمي.

ومنظمة حقوق النسخ، كغيرها من جمعيات الإدارة الجماعية، هي وسيط بين مالكي الحقوق والمستخدمين. حيث يقوم مالكو الحقوق مثل المؤلفين والناشرين بتفويض منظمة حقوق النسخ لتنوب عنهم في

إدارة حقوقهم الخاصة بالنسخ الفوتوغرافي. وقد تقوم جمعية الإدارة الجماعية بعد ذلك بإصدار الرخص للأفراد والمؤسسات لاستخدامات محددة للمصنفات المحمية. وتعمل منظمة حقوق النسخ على جمع رسوم الترخيص، وبعد استقطاع التكاليف الإدارية يعطى المبلغ المتبقي كإتاوات لمالكي الحقوق. وهناك منظمات لحقوق النسخ في أكثر من خمس وخمسين دولة في أوروبا، وآسيا/الباسيفيك، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وإفريقيا. وتقوم العديد من منظمات حقوق النسخ بإجراء المفاوضات لعقد اتفاقيات ثنائية فيما بينها حتى يتسنى لها ترخيص المصنفات التي لديها وإعطاء الإتاوات لمنظمة حقوق النسخ "الشقيقة" في الدولة الأخرى، فعلى سبيل المثال سيتم دفع رسوم التصوير الفوتوغرافي لمصنف أمريكي مرخص في جامعة بجنوب إفريقيا لمنظمة الإدارة الجماعية الأمريكية المعنية[21].

الممارسات

هناك عادة ثلاثة أنواع أساسية من الرخص. وبعض الرخص غير قابلة للتفاوض حيث تحتوي على قوائم ثابتة بالأسعار وفقاً لحجم ونوع المنظمة ونطاق النسخ. وبالنسبة للرخص الممنوحة لقطاعات بأكملها، مثل قطاع التعليم العالي، فيمكن في الأغلب التفاوض بشأنها.

الرخصة الفردية (Individual License). هي رخصة تتعلق بمصنف بعينه يستخدمه فرد ما بطريقة محددة، وبعبارة أخرى، تستخدم في موقف فردي غير متكرر. كأن تريد مكتبة أن ترقمن مقالة بدورية مطبوعة لتضعها في مقررات الطلاب المتاحة على الإنترنت.

الرخصة الشاملة (Blanket License). تضم الرخصة الشاملة مصنفات جميع مالكي الحقوق في فئة ما. ومن أمثلة ذلك، قد تحصل هيئة بث إذاعي على ترخيص استخدام نوع معين من الموسيقى لفترة زمنية محددة كموسيقى الروك أند رول الخاصة باحتفال أقيم في الستينيات.

الرخصة القانونية (Legal License). في بعض الدول، تمنح رخص النسخ بموجب القانون ويحق لمالكي الحقوق الحصول على إتاوات royalty في المقابل تقوم بجمعها منظمة حقوق النسخ. وفي هذه الحالة، لا يعد الحصول على تصريح مالكي الحقوق ملزماً. وإذا تم تحديد قيمة الإتاوة بموجب القانون يطلق على الرخصة اسم "الرخصة التشريعية." أما إذا كان لدى مالكي الحقوق الحق في التفاوض حول قيمة الإتاوة مع المستخدمين، فتعرف الرخصة باسم "الرخصة الإجبارية".

الرخصة الجماعية الموسعة (Extended Collective License). من البديهي أن جمعية الإدارة الجماعية تستطيع إبرام اتفاقيات رخص بالنيابة عن مالكي الحقوق الأعضاء فيها فقط. لكن الرخصة الجماعية الموسعة تمد من حيز نفاذ رخصة حقوق المؤلف لتشمل أيضاً حقوق مالكي الحقوق غير الممثلين في الجمعية. وتوفر هذه الرخصة المستخدمين بضمات نسخ المواد المتاحة بشكل قانوني بدون تهديد مواجهة الدعاوى الفردية من أصحاب الحقوق غير الأعضاء في جمعيات الإدارة الجماعية التي منحتهم الترخيص. وقد تبنت مثل هذه الرخص دول أوروبا الشمالية في الأصل، وفي الوقت الحاضر يستخدمها عدد قليل من الدول الأخرى.

وبمرور الوقت، تطور دور جمعيات الإدارة الجماعية ليشمل الالتزام بحقوق المؤلف وإنفاذها. فعلى سبيل المثال، تحث حملة كوبيواتش التابعة لوكالة ترخيص حقوق المؤلف بالمملكة المتحدة الجمهور على الإبلاغ عن عمليات النسخ غير المرخصة نظير مكافآت قد تصل إلى 30 ألف يورو (40 ألف دولار)[22]. وقد أبرم الاتحاد الدولي لمنظمات حقوق النسخ (IFRRO) اتفاقية تعاون مع منظمة الويبو "لتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية في أنحاء العالم"[23]، كما يعمل الاتحاد على إقامة الندوات والدورات التدريبية في مختلف الدول.

[21] Robinson, Gérard Legal Access-The Mediating Role Of The RROs In Copyright Licensing

[22] http://www.copywatch.org/index.htm

[23] Collective Management in Reprography WIPO/IFRRO

سياسات المكتبات والموضوعات المتعلقة بها

يمكن لجمعيات الإدارة الجماعية أن توفر للمستخدمين، مثل المكتبات والمؤسسات التعليمية، العديد من المزايا، منها:

- تمكن الجمعيات المستخدمين من القيام بشكل مشروع بالنسخ الذي يعد مخالفاً للقانون إلا من خلالها. وبعبارة أخرى، تسمح للمكتبات ومستخدميها بنسخ أكثر مما هو متاح من خلال الاستثناءات التشريعية (بالطبع مقابل رسوم).

- تخفف الجمعيات عن المكتبات عبء الحصول على إجازات للحقوق، بحيث لا يتحتم عليها الاتصال بكل فرد من مالكي الحقوق للحصول على رخصة لاستخدام مصنفه. وفي حالات عديدة، قد يعد ذلك ضرباً من ضروب المستحيل (انظر "المصنفات اليتيمة").

- تخاطب الجمعيات مشكلة التعقد المتزايد للحصول على إجازات الحقوق حيث أنه حتى المصنفات الأدبية، فضلاً عن مصنفات الوسائط المتعددة، قد تحتوي على حزمة كاملة من الحقوق. وبدون عملية فعالة للحصول على إجازات الحقوق، ستكون إتاحة المصنفات بشكل قانوني حتى للمستخدمين حسني النية مزعجة أو حتى مرفوضة.

- عادة ما تدفع الجمعيات تعويضاً للمكتبات مقابل أي انتهاك غير مقصود فيما يتعلق بالمصنفات المرخصة.

بيد أن الممارسات في الواقع لا تكون دائماً على نفس المنوال السابق. فعلى الرغم من أن المكتبات تعد من أكبر عملاء منظمات حقوق النسخ، إلا أن العلاقة بينهما لم تكن دائما سلسة. فالمؤلفون والناشرون يمثلون من خلال كل منظمات حقوق النسخ، لكن نادراً ما يُمثّل المستخدمون من خلالها. إن منظمات حقوق النسخ تلعب دور الوسيط بين مالكي الحقوق والمستخدمين، لكنها طرف غير حيادي. فإن هدف منظمات حقوق النسخ هو كسب أكبر عائد مادي لأعضائها (المؤلفين والناشرين)[24] وضمان أن مصالحهم تأتي في المقام الأول[25].

ولدى المكتبات عدة مخاوف نتيجة لتعاملها مع جمعيات الإدارة الجماعية، منها ما يلي:

- انعدام الكفاءة. فأحياناً تكون الجمعيات شديدة البطء في استجابتها لطلبات المكتبات للحصول على الرخص.

- انعدام الشفافية. قد لا تتسم الأسس التي يتم حساب الرسوم وفقاً لها بالوضوح كما تبدو التكلفة الإدارية غير متناسبة، وهي التكاليف التي تستقطع من المبلغ المدفوع لأصحاب الحقوق.
- تكون المكتبة في موقف ضعيف للمساومة، كما هو شأنها عندما تتفاوض مع الناشرين لإتاحة الموارد الإلكترونية. فتحتفظ منظمات حقوق النسخ بالحقوق الاحتكارية بالنيابة عن أصحاب الحقوق، ومن ثم قد يتحتم على المكتبة أن تقبل بالثمن المحدد في النهاية بشكل غير قابل للتفاوض أو المساومة.

- قد تتضمن الرخص بنودًا في غير مصلحة المكتبات مثل البنود التي تنزع الاستثناءات التشريعية الواردة على قانون حقوق المؤلف، مما يقتضي على المكتبة أن تسعى للحصول على رخصة وأن تتحمل تكلفة رسومها.

[24] www.ifrro.org/upload/documents/Emergent-RROs-1997.pdf
[25] http://www.cla.co.uk/about/vision.html

انظر أيضاً "العلاقة بين حقوق المؤلف وقانون العقود: الموارد الإلكترونية وإتحادات المكتبات".

ولمعالجة بعض هذه المخاوف، تتبنى المكتبات مجموعة من القواعد في تعاملها مع جمعيات الإدارة الجماعية لضمان أن الأخيرة تتسم بالانفتاح والمسئولية والشفافية والكفاءة وأنها تقوم بممارسات عادلة عند تعاملها مع جميع الأطراف المعنية على حد سواء. ويجب إرساء إجراءات سهلة للتعامل مع الشكاوى، مثل أن يتم تسوية المنازعات بشكل مستقل وأن تكون آليات الإشراف الخارجي على الجمعيات منصفة.

ويجب على المكتبات أن:

- تكون أو تنضم إلى اتحاد للمكتبات للحصول على قوة أكبر للمساومة عند تفاوضها بخصوص الرخص.
- لا تقدم على توقيع رخصة أي مصنف لا تحتاج إليه. فتكون الرخصة ضرورية عندما تزيد متطلبات النسخ عن النسبة التي يسمح بها القانون. فإذا كانت ممارسات التصوير الفوتوغرافي في المكتبات تقع في نطاق الاستثناءات الواردة على قانون حقوق المؤلف الوطني غير الملزمة بدفع أية تعويضات، تصبح الرخصة في هذه الحالة غير ضرورية.
- لا توقع رخصة تعلو بنودها على الحقوق التشريعية للاستخدام بموجب قانون حقوق المؤلف.
- تتمسك بأن تكون (المكتبة) طرفاً في أية مفاوضات، وليس الطرف الموقع القانوني فقط.
- تصر على اتسام الإدارة الداخلية للأموال وجمعها وتوزيعها بالشفافية والكفاءة.

إن عدد جمعيات الإدارة الجماعية المشتركة في ترخيص حق مالي واحد لاستخدام مصنف محمي غير ثابت. فقد يتم استبعاد بعض فئات من المصنفات بل بعض أصحاب الحقوق من الرخص. وقد يتحتم على المكتبات أن تتعامل مع أكثر من منظمة لحقوق النسخ لفئات مختلفة من المواد مثل الكتب والخرائط والنوت الموسيقية المطبوعة والصور الفوتوغرافية. وقد لا تتمع إحدى منظمات حقوق النسخ بالحقوق الرقمية التي يحتفظ بها صاحب الحقوق. ومن ثم يجب على المكتبات الاستفادة من جمعيات الإدارة العامة التي من خدماتها تقديم كل الرخص اللازمة لجميع أنواع المصنفات والحقوق؛ ومن ضمنها الحقوق؛ الرقمية في دفعة واحدة.

التحديات في الدول النامية

في إجتماعه المئوي عام 1996، أصدر الاتحاد الدولي للناشرين قراراً يدعو فيه إلى إنشاء منظمة مستقلة لحقوق النسخ في كل دولة في العالم. وقد قام الاتحاد الدولي لمنظمات حقوق النسخ بإنشاء لجان إقليمية لآسيا/الباسيفيك، وإفريقيا والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، والمفوضة لمد يد العون لتطوير الإطار القانوني ولإنشاء وتشجيع منظمات حقوق النسخ ولمحاربة جميع أشكال النسخ غير القانوني في الأقليم المعني.

ويعي الاتحاد الدولي لمنظمات حقوق النسخ أن منظمات حقوق النسخ المنبثقة قد تم تأسيسها في بلاد تملك موارد قليلة بالمقارنة بما لديها من مشاكل سياسية واقتصادية وإجتماعية[26]. ومما يدعو للتعجب، أنه على الرغم من ذلك فإن قطاع السوق الأول المستهدف من قبل منظمات حقوق النسخ المنبثقة هو عادة قطاع التعليم. ويرجع هذا إلى حد ما بسبب كون المدارس والجامعات من الناسخين المسرفين للمواد المحمية بموجب حقوق المؤلف، ولكن السبب الرئيسي هو هو سهولة الوصول إلى صانعي القرار. وحيث إن الهدف هو تحقيق أكبر عائد في أقل وقت ممكن، فتستهدف أيضاً المنظمات الكيانات الممولة من المال العام، والهيئات الحكومية والمكتبات والمعاهد الثقافية والبحثية.

إن إتاحة مصادر المعلومات والمعارف متطلب جوهري لاحتياجات التعليم والتدريب في الدول الفقيرة، حيث يعد رأس المال البشري العامل الرئيسي للتنمية. ومن الضروري ألا يتم تحويل الموارد القليلة

[26] www.ifrro.org/upload/documents/Emergent-RROs-1997.pdf

المخصصة للاحتياجات التعليمية الأساسية، أو للأنشطة الأكثر أهمية أو لشراء الموارد الأولية للمكتبات التي يعتمد عليها أغلبية الطلاب بشكل كلي.

وهناك عامل آخر وهو أن مناطق محددة، مثل إفريقيا، لا تعد مستهلكاً للمواد المحمية بموجب حقوق المؤلف، وهو الأمر الذي يدعو للتخوف حيال أن تصبح منظمات حقوق النسخ الإفريقية "جامعة للعائد الأجنبي"[27]، أي أنها ستقوم بإرسال أموال خارج البلاد أكثر مما ستتلقاه في المقابل. وعلى الرغم من وجود ترتيبات خاصة بالترخيص الثنائي لمنظمات حقوق النسخ المنبثقة، فتوخي الحذر مطلوب لضمان أن المفاوضات مع المكتبات وكذا جمع وتوزيع الإتاوات على المبدعين المحليين تتسم بالانفتاح والشفافية.

بيد أنه إذا بدأت منظمات حقوق النسخ المنبثقة أنشطتها في القطاع التجاري مثل الخدمات المالية وشركات الصيدلة والأعمال المهنية (المكاتب القانونية، والمحاسبين، والمعماريين، الخ)، بدلاً من استهداف الكيانات الأكثر فقراً وضعفاً في القطاعات غير التجارية، سيكون ذلك أكثر عدلاً.

الإفادات والمصادر الخاصة بموقف المكتبات إزاء الإدارة لجماعية لحقوق المؤلف

- الاتحاد الأسترالي للمكتبات والمعلومات: جمعيات الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف قواعد التعامل المقترحة.
http://alia.org.au/advocacy/submissions/code.of.conduct.html
- رد فعل منظمة إبيدا لورقة عمل المفوضية الأوروبية حول إدارة حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.
http://www.eblida.org/position/CollectiveManagement_Response_July05.htm

المراجع

- الإدارة الجماعية للتسجيل الصوتي IFRRO/WIPO(2005)
http://www.ifrro.org/show.aspx?pageid=library/publications&culture=en

- دانيال جرافيس (2006). الأدوار المتغيرة لمنظمات حقوق النسخ. تحت الطبع
Gervais, Daniel (2006). The Changing Roles of Copyright RROs. In Press.

- نوتشيه س. إنينا (2006). نظام ملكية فكرية لإفريقيا يهدف إلى التنمية
Nwauche S. Enyinna (2006). A Development Oriented Intellectual Property Regime For Africa
www.codesria.org/Links/conferences/general_assembly11/papers/nwauche.pdf

[27] Nwauche S. Enyinna (2006). A Development Oriented Intellectual Property Regime for Africa

حق الإعارة العامة

ما هو حق الإعارة العامة؟

يمكن أن ينطبق حق الإعارة العامة (PLR) على مفهومين منفصلين:

1. يقع حق الإعارة العامة تحت قانون حقوق المؤلف كأحد الحقوق الاحتكارية المحددة بفترة زمنية والتي تمنح لمالك حقوق المؤلف الخاصة بمصنف محمي. وبموجب هذا الحق يتمتع المالك بالحرية في ترخيص أو منع الإعارة العامة لمصنفه المحمي بعد توزيعه على الجمهور، كأن يتم نشره مثلاً. وقد يكون مالك حق المؤلف هو المؤلف نفسه أو مؤسسة تجارية قام المؤلف بنقل حقوقه إليها، ومن أمثلة هذه المؤسسات دور النشر. ويمكن ترخيص حق الإعارة العامة من خلال مخططات الترخيص والإتاوات التي يتم دفعها لمنظمات الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف (والتي تدير حقوق مالكي حقوق المؤلف بالنيابة عنهم). وفي بعض الدول، تم وضع بديل لحق الإعارة العامة في تشريعات حقوق المؤلف يعرف باسم حق التعويض.

2. وقد يكون حق الإعارة العامة أيضاً "حق تعويض مالي"، وهذا الحق يركز بشكل مباشر على المؤلف. فحق الإعارة العامة بهذا المفهوم هو حق مؤلف ما (ليس بالضرورة مالك حقوق الطبع والنشر) في أن يتلقى تعويضًا ماليًّا نظير الإعارة العامة لمصنفه. وفي هذه الحالة يمكن لكل دولة أن تضع معاييرها الخاصة التي تحدد أهلية الأشخاص الذين يمكنهم الحصول على الإتاوات، كما يمكن وضع هذه المعايير لدعم الأهداف الثقافية، فعلى سبيل المثال قد يتم قصر دفع الإتاوات للمؤلفين الذين يكتبون باللغة القومية وذلك من أجل دعم تنمية الثقافة القومية.

وينطبق حق الإعارة العامة على المصنفات ذات الشكل المادي مثل الكتب المطبوعة والتسجيلات الصوتية. وهو لا ينطبق على المواد الإلكترونية أو الاقتباسات والمعلومات المأخوذة من قواعد البيانات والتي تخضع لحماية رخص.

انظر "العلاقة بين حقوق المؤلف وقانون التعاقد: الموارد الإلكترونية واتحاد المكتبات".

الممارسات

وفقاً للشبكة الدولية لحق الإعارة العامة[28] (PLR International Network)، وضعت تسع عشرة دولة[29] مخططات لحق الإعارة العامة وهناك إحدى عشرة دولة أخرى لديها نظم لحق الإعارة العامة قيد التطوير[30].

ويتعين علينا إدراك أنه لا يوجد حق اقتصادي (مالي) دولي للإعارة العامة، وبعبارة أخرى، لا توجد أية اتفاقية أو معاهدة دولية تلزم الدول بإقامة نظام لحق الإعارة العامة. (في واقع الأمر، تم الاتفاق على استبعاد حق الإعارة العامة أثناء المفاوضات الخاصة بمعاهدة الويبو بشأن حقوق المؤلف في عام 1996 لتفادي تأثير ذلك على المكتبات والتعليم في الدول النامية).

[28] The PLR International Network, coordinated by the UK registrar for PLR, provides assistance to countries on PLR. http://www.plrinternational.com/

[29] Australia, Austria, Canada, Denmark, Estonia, Faroe Islands, Finland, Germany, Greenland, Iceland, Israel, Latvia, Lithuania, Netherlands, New Zealand, Norway, Slovenia, Sweden, United Kingdom

[30] Belgium, Croatia, Cyprus, Czech Republic, France, Greece, Hungary, Ireland, Italy, Japan, Kazakhstan, Liechtenstein, Luxembourg, Malta, Mauritius, Poland, Portugal, Romania, Slovak Republic, Spain, Switzerland

حق الإعارة العامة في الاتحاد الأوروبي

على الرغم مما سبق، فهناك متطلب قانوني من أعضاء الاتحاد الأوروبي يلزمهم بإقامة نظام لحق الإعارة العامة، وذلك لأن المشرع الأوروبي في عام 1992 قدم توجيه (قانون ملزم للدول الأعضاء) بخصوص حقوق التأجير أو الإعارة. وإلى جانب الدول الأعضاء الخمس والعشرين (والتي سيصل عددها إلى سبع وعشرين بحلول عام 2007)، تكون هذه التوجيهات واجبة التنفيذ من قبل الدول غير الأعضاء التي ترغب من الاستفادة من السوق الأوروبية الموحدة، مثل دول المنطقة الاقتصادية الأوروبية، والنرويج، وأيسلندا، وإمارة ليختنشتاين.

وفي واقع الأمر، إن حق الإعارة العامة هو اختراع أوروبي يرجع أصله إلى القرن التاسع عشر عندما رأى مؤلفو المصنفات الأدبية أن عائد مبيعات مصنفاتهم يتعرض لخسائر فادحة نتيجة لتوافر كتبهم من خلال نظام إعارة المكتبات العامة الذي ظهر في ذلك الحين. وكانت الدولة الأولى التي أسست لحق الإعارة العامة هي الدنمرك في عام 1946 وتلتها بعد ذلك بوقت قصير كل من النرويج والسويد.

وبإيجاز شديد، يقتضي القانون الأوروبي من مؤلفي الكتب والأفلام وغيرها من المصنفات المحمية بموجب قانون حقوق المؤلف (وفقاً لحرية اختيار الدول الأعضاء) وغيرهم من أصحاب حقوق المؤلف أن يقوموا إما بترخيص أو رفض إعارة مصنفاتهم لمؤسسات مثل المكتبات العامة، أو يتم تعويضهم مقابل الإعارة العامة. أي بعبارة أخرى، إن القانون الأوروبي يجمع بين مفهومي حق الإعارة العامة.

ومما يذكر أن غالبية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لم تقبل على حق الإعارة العامة بحماس. ووفقاً لتوجيه عام 1992، كان يتعين على المفوضية الأوروبية أن تصدر تقريراً يصف حالة التوجيه من التنفيذ بحلول عام 1997. ونظراً لتأخيرات خطيرة من جانب العديد من الدول الأعضاء، لم تتمكن المفوضية من كتابة التقرير حتى عام 2002، أي بعد مضي عشر سنوات من دخول التوجيه إلى حيز النفاذ. ومن أصل الخمس عشرة دولة الأعضاء عهدت المفوضية بمهمات إلى ثلاث عشرة منها فرنسا واليونان وأيرلندا ولوكسمبورج وهولندا والمملكة المتحدة. وفي بعض القضايا، استهلت إجراءات الانتهاك أمام محكمة العدل الأوروبية، وذلك بسبب عدم تنفيذ التوجيه على الإطلاق أو بسبب تنفيذه بشكل خاطئ (وفي هذا السياق كسبت القضايا ضد كل من بلجيكا، وإيطاليا، والبرتغال، وإسبانيا). وبالإضافة لذلك، كانت هناك مخاوف حيال أن تقوم الدول الإسكندينافية بتطبيق حق الإعارة العامة بشكل تمييزي أو أن تمنحها للمؤلفين المحليين أو المقيمين (كما هو الحال في السويد) أو لمواد منشورة باللغة القومية فقط (كما حدث في الدنمرك وفنلندا).

قد يرجع هذا جزئيًّا إلى طبيعة التوجيهات، فهي أداة مرنة للقانون الأوروبي، تترك مساحة للدول الأعضاء للتفسير الخاطئ غير المتعمد للتوجيه أو بعضاً من الحرية فيما يتعلق بالقواعد القانونية المحددة التي هم بصدد تبنيها. وبالفعل، كانت إحدى المشكلات الكبرى أنه على الرغم من سماح التوجيه بمنح الإعفاء لبعض من مؤسسات الإعارة، فقد أعفى عدد من الدول الأعضاء العديد من مؤسسات الإعارة على مختلف أنواعها. ووفقاً للمفوضية الأوروبية، إذا ما تم إعفاء أغلبية مؤسسات الإعارة فسيشكل هذا تهديداً صريحاً لفعالية حق الإعارة العامة.

والسبب الآخر قد يكون أن حق الإعارة العامة بالنسبة لغالبية الدول لم يكن جزءًا من تقاليدها القانونية الوطنية بل عد مفهوماً غريباً يطلب تأسيس نظم جديدة للإدارة والتعويض. كما تساند بعض الدول الأعضاء المؤلفين بأساليب أخرى مثل منحهم إعفاءات كبيرة من الضرائب المفروضة عليهم.

كيف يتم حساب الإتاوات؟

تتبع كل دولة طريقة لحساب الإتاوات تختلف عن الدول الأخرى. ففي الاتحاد الأوروبي يكون التعويض نظير "استغلال" المصنف (مما يعني أنه ذلك يشمل المصنفات المرجعية التي لا تسمح المكتبات بإعارتها الخارجية). وتقوم غيرها بحساب الإتاوات على أساس عدد المرات التي يتم فيها استعارة كتب المؤلف، أو عدد النسخ الموجودة في مجموعات المكتبة، أو عدد المستخدمين المشتركين بها، أو منح مالية مباشرة للمؤلفين الذين تم التفاوض معهم وممثلي المؤسسات المعنية.

وعادة ما تكون قيم الإتاوات للمؤلف ذات قيمة متواضعة، وقد يكون هناك غطاء للحد الأقصى الذي يمكن دفعه للمؤلف الواحد. ولكن المبالغ في مجملها تمثل قيمة كبيره. وفي كل عام يكلف حق الإعارة العامة الدنمرك حوالي 20 مليون يورو (26.6 مليون دولار) أي حوالي 5% من إجمالي إنفاق المكتبات العامة[31]. وفي عام 2006، كلف حق الإعارة العامة المملكة المتحدة أكثر من 11 مليون يورو (15 مليون دولار)[32].

وفي كل الدول باستثناء هولندا يقع عبء دفع مبالغ التعويضات والتكاليف الإدارية الخاصة بمخططات حق الإعارة العامة على عاتق الدولة.

سياسات المكتبات والموضوعات المتعلقة بها[33]

عندما طالب مؤلف دنمركي بتعويض نظير الإعارة العامة لكتبه وذلك أثناء انعقاد المؤتمر السنوي الأول للجمعية الدنمركية للمكتبات في عام 1917، قوبلت فكرته بالرفض من قبل المكتبات والناشرين، مما أدى إلى إشتعال جدل حول إذا ما كانت إعارة المكتبات للكتب تفيد أو تضر مؤلفيها. وعلى الرغم من أن هناك افتراضًا ضمنيًا بأن الإعارة من المكتبات العامة تؤدي إلى خسارة عائد الأرباح الأساسي للإصدرات فهو افتراض لم تثبت صحته. فتعد المكتبات من أكبر المشترين للمصنفات المنشورة والتي عادة ما تقتنيها بكميات مضاعفة. كما تعمل المكتبات على تعريف مستخدميها من خلال استعارتهم للكتب بالمؤلفين الجدد وذلك إما بشكل اتفاقي أو بالإعلان لزوارها عن مقتنياتها الجديدة، ومن ثم فالمكتبات تتيح منبراً لنشر مصنف مؤلف ما على نطاق الدولة.

وعندما تم إرساء حق الإعارة العامة كانت المكتبات الأساس الوطيد الذي قام عليه النظام. حيث توفر المكتبات بيانات حول استعارة الكتب، أو مخزون مقتنايتها من المصنفات أو عدد المستخدمين المشتركين بها، للقائمين على إدارة حق الإعارة العامة للحساب السنوي للإتاوات. ومن ثم يعد تعاون المكتبات أمراً ضروريًّا لخلق نظام حق الإعارة العامة والحفاظ عليه وإدارته. وكانت تجربة المكتبات إيجابية إلى حد كبير، وذلك في الدول التي يتم عمل مخططات الإعارة العامة فيها بشكل كفء، وحيث يتم استشارة المكتبات عن كثب فيما يتعلق بإرساء وإدارة تلك المخططات. إن حق الإعارة العامة يخلق فرصًا جديدية لصياغة الشراكات مع المؤلفين ولتعزيز دور المكتبات العامة وذلك، على سبيل المثال، من خلال أمسيات قراءة أعمال المؤلفين التي تقيمها المكتبات.

بيد أن الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (الإفلا) لا يساند مبادئ حق الإعارة اعتقاداً منه أنه يشكل تهديداً على إتاحة الخدمات بشكل غير مقيد في المكتبات المتاحة للجمهور[34]. فتعد الإعارة العامة أمراً ضروريًّا للتعليم والثقافة ويجب توفيرها للجميع بشكل مجاني. ويستند البيان الخاص بموقف الإفلا حيال حق الإعارة العامة إلي عدد من المبادئ الراسخة والتي تشمل:

- القيم الجوهرية الخاصة بالاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات.
- إن المكتبات العامة يجب أن تكون من حيث المبدأ مكتبات مجانية.
- عدم تقييد إعارة المواد المنشورة من خلال التشريعات أو البنود التعاقدية.
- يجب توفير الأموال اللازمة لتمويل حق الإعارة العامة من قبل الدولة ولا يجب أن يتم استقطاعها من ميزانيات المكتبات.

ثم يسترسل البيان ليقدم التوصيات الخاصة بإدراج أو تعديل نظم حق الإعارة العامة، والتمويل، والإطار القانوني، والتعريفات التشريعية، واستشارة المكتبيين وإشتراكهم في تأسيس وإدارة نظم حق الإعارة العامة.

[31] http://www.kum.dk/sw5573.asp
[32] http://www.plr.uk.com/trends/pressrelease/feb2006(1).htm
[33] IFLA CLM Background Paper on Public Lending Right
[34] http://www.ifla.org/III/clm/p1/PublicLendingRigh.htm

حق الإعارة العامة والدول النامية

كما تقول الإفلا بضرورة نبذ حق الإعارة العامة من أجل خدمة الصالح العام الاشمل،وذلك في المواقف التي تعجز فيها دولة ما عن تمويل حق الإعارة العامة بدون اللجوء إلى تحويل موارد من قطاعات عامة أساسية أخرى. وعلى وجه الخصوص، لا يجب إرساء حق الإعارة العامة في الدول التي لا تعد من ذوي الدخل العالي أو المتوسط وفقا للبنك الدولي.

ويجب أن تكون الأولوية في المقام الأول لاستخدام الأموال المخصصة للأغراض الثقافية والتعليمية في إتاحة التعليم على نطاق واسع وتطوير خدمات المكتبات العامة بشكل جيد وإرساء بنية تحتية. ويجب أن تكون المكتبات قادرة على تركيز ميزانياتها لتحسين معدلات محو الأمية، والاستجابة للمتطلبات التعليمية الأساسية، وتوفير الموارد التعليمية الحديثة وإتحاتها للطلاب، وتطوير الخدمات الخلاقة لتوفير الموارد المعلوماتية اللازمة للمجتمعات النائية والمعدمة مثل العلومات الخاصة بالرعاية الصحية والتقنيات الزراعية والمشاركة الديمقراطية.

حق الإعارة العامة في العصر الرقمي

ينطبق حق الإعارة العامة فقط على المصنفات المادية مثل الكتب المطبوعة. ولا ينطبق على الكتب الإلكترونية أو غيرها من المواد المتاحة على الإنترنت. وهناك علامة استفهام حول دور حق الإعارة العامة في العصر الرقمي حيث يتحكم أصحاب حقوق المؤلف بشكل أكبر في أوجه إتاحة واستغلال المواد الإلكترونية، وذلك من خلال المزج بين الآليات القانونية (الرخص) والتدابير الإلكترونية (نظم الحماية الإلكترونية). فعلى سبيل المثال، عندما يستعير مستخدم كتابًا ما من مكتبة عامة، لا يستطبع مالك حقوق المؤلف الخاصة بهذا الكتاب التحكم فيمن سيقوم بقراءته أو أين، في حين يمكن ممارسة مثل هذا النوع من التحكم في الموارد الرقمية. وعلى المكتبيين أن يكونوا يقظين لضمان أن هذه العوامل ستؤخذ في الاعتبار في أي محاولة لتطوير حق الإعارة العامة ليطبق على المواد الرقمية.

الإفادات والمصادر الخاصة بموقف المكتبات إزاء حق الإعارة العامة

- بيان المكتب الأوروبي لجمعيات المكتبات والمعلومات والتوثيق حول إجراءات انتهاك حق الإعارة العامة
hthttp://www.eblida.org/position/PLR_Statement_March04.htm

- بحث لجنة حقوق المؤلف وغيرها من الشئون القانونية التابعة للإفلا الخاص بخلفيات حق الإعارة العامة.
http://www.ifla.org/III/clm/p1/PublicLendingRight-Backgr.htm

- البيان الخاص بموقف الإفلا حيال حق الإعارة العامة
http://www.ifla.org/III/clm/p1/PublicLendingRigh.htm

المراجع

- المفوضية الأوروبية لحقوق التأجير والإعارة
http://ec.europa.eu/internal_market/copyright/rental-right/rental-right_en.htm

- الشبكة الدولية لحق الإعارة العامة
http://www.plrinternational.com/

حق قواعد البيانات – التجربة الأوروبية

قواعد البيانات: حقوق المؤلف وحق قواعد البيانات

إن قاعدة البيانات هي مجموعة من المصنفات المستقلة القابلة للبحث، وهي أيضًا عبارة عن بيانات أو غيرها من المواد المرتبة في نظام متسق. وقد تكون قاعدة البيانات إلكترونية أو غير إلكترونية كما هو الحال مع فهرس البطاقات بالمكتبات. والحقائق والبيانات في حد ذاتها مثل المعادلات الرياضية أو بعض المعلومات الخاصة بظاهرة المد في المحيطات هى معلومات ليست أهلاً للتمتع بحماية حقوق المؤلف، ولكن هناك *مجموعات بيانات* معينة قابلة للحماية. وبعبارة أخرى، تتمتع قاعدة البيانات بحماية حقوق المؤلف إذا كانت "ثابتة" في شكل مادي وتتسم بالأصالة.

وهناك قاعدتان للأصالة. فالدول التي تتبع التشريعات اللاتينية (Civil Law) ذات تقليد "حق المؤلف" (Droit d'auteur) تتطلب وجود عنصر "الإبداع الفكري". أما الدول التي تتبع التشريعات الأنجلوأمريكية (Common Law) فتمنح حماية حقوق المؤلف إذا كان عمل قاعدة البيانات يتطلب قدرًا من المهارة أو بذل الجهد أو الاجتهاد العقلي (يعرف ذلك أيضاً بحق المؤلف في عرق جبينه [sweat of the brow]). ويعني ذلك أن عددًا ضئيلاً للغاية من قواعد البيانات في الدول التي تتبع التشريعات اللاتينية يتمتع بالحماية بموجب حقوق المؤلف بوجه عام، وذلك لأن القاعدة العليا في الفلسفة التي تقوم عليها هذه التشريعات تعني أن حماية قواعد البيانات يتطبق فقط على قواعد البيانات التي تعرف بـــ"الأصلية".

ولكن في عام 1991، أقرت المحكمة العليا بالولايات المتحدة (تتبع التشريعات الأنجلوأمريكية) في حالة قضية فيست (Feist)[35] بأن التجميع غير الأصلي للحقائق غير أهل للتمتع بحماية حق المؤلف. وحيث إن المصنف لابد أن يتصف "بالأصالة" وذلك كما يحدده حق المؤلف وليس وفقًا لمعيار عرق الجبين، فقد حكمت المحكمة بأن دليل التليفون المرتب أبجديًّا ليس أهلاً لتشمله حماية حق المؤلف.

وفي نفس الوقت اعتبرت المفوضية الأوروبية أن السوق الأوروبية "يعاني من التمزق بسبب الكثير من العوائق التقنية والقانونية واللغوية"[36]. حيث تختلف حماية قواعد البيانات في الدول الأعضاء التي تتبع التشريعات اللاتينية من الحماية التي تمنحها الدول التي تتبع التشريعات الأنجلوأمريكية (المملكة المتحدة وأيرلندا). وترى المفوضية بأن ذلك قد ألحق الضرر بالحركة الحرة لإنتاج قواعد البيانات في أوروبا، ولاحظت أن المملكة المتحدة فقط التي تتبنى المعيار الأقل تشددًا لعرق الجبين قد أنتجت حوالي 50% من خدمات قواعد البيانات الأوروبية المتاحة على شبكة الإنترنت. (يمكن تفسير ذلك طبعًا عن طريق عوامل أخرى مثل اللغة المستخدمة في قواعد البيانات). واعتقدت اللجنة أيضًا أن زيادة الحماية على قواعد البيانات في أوروبا سوف يحفز صناعة قواعد البيانات بحيث يمكنها منافسة الولايات المتحدة.

وفي عام 1996، حاولت المفوضية في توجيه الحماية القانونية لقواعد البيانات (Directive on the Legal Protection of Databases)[37] أن تجد حلاً وسطاً. فلقد قامت بتعديل قاعدة "الأصالة" وصولاً إلى أعلى حد تم تطبيقه في دول حق المؤلف (Droit d'auteur)، بمعنى أن حماية حقوق المؤلف طبقت فقط على ما يسمى بقواعد البيانات "الأصلية". وفي خطوة ثانية، تم ابتكار حق جديد لحماية قواعد البيانات "غير الأصلية" التي كانت محمية سابقا بموجب حقوق المؤلف في عرق جبينه، ولكنها أصبحت الآن لا تستوفي المعيار الأعلى للأصالة ومن ثم فهي غير مؤهلة للحماية. ويعرف هذا الحق باسم حق قواعد البيانات أو الحق القائم بذاته (sui generic) فهو يمنح الحماية *لصناع* قواعد البيانات الذين وضعوا استثمارات ضخمة

[35] Feist Publications, Inc. V. Rural Tel. Service Co.

[36] DG Internal Market and Services Working Paper. First evaluation of Directive 96/9/EC on the legal protection of database

[37] Directive 96/9/EC on the legal protection of databases

لإنتاجها. كما يشار إليه باسم "حق الناشرين"[38]، وينطبق ذلك على قواعد البيانات التي يكون اهتمام منتجيها اهتماماً اقتصاديًّا، نظراً لعائدها المادي ولكنها لا تتسم بالإبداع.

واصطلاحيًّا يعني الحق القائم بذاته (sui generic) "خاص به أو بنوعه" أو حق فريد بخصائصه. وربما كان الهدف من وراء ذلك هو الحصول على ميزة تنافسية عن منتجي قواعد البيانات في الولايات المتحدة، فلقد منحت الحماية القانونية لقواعد البيانات غير الأصلية (مثل دليل التليفون المرتب بشكل أبجدي) بضربة واحدة، وهو حق فريد من نوعه وغير مسبوق في أي اتفاقية دولية. وهذا يعني أن مبدأ المعاملة الوطنية، والذي بموجبه تعامل المنتجات المحلية والمستوردة بشكل متساو، لا ينطبق هنا. ويعني هذا بدوره أن منتجي قواعد البيانات في الولايات المتحدة لا يستطيعون الاستفادة من ذلك الحق الجديد. ومن هنا بدأت تجربة أوروبا لقواعد البيانات.

الممارسات

بشكل موجز، إن حق قواعد البيانات يمنح صناع قواعد البيانات (عادة ما يكون الناشر)، الذين وضعوا استثماراً ضخماً سواء في الحصول على المحتويات أو التحقق منها أو تقديمها، حقًّا استئثاريًا عند الاقتباس (يشبه حق النسخ في حقوق المؤلف) وحقًّا آخر عند إعادة الاستخدام (مثل حق الإتاحة للجمهور)، إلى جانب حق التوزيع. ومدة الحماية هي خمسة عشر عامًا قد تمتد لخمسة عشر عامًا أخرى كلما حدث تغيير جوهري في قاعدة البيانات. ولا يرد على هذا التوجيه إلا عدد قليل من الاستثناءات والقيود.

ومثل حقوق المؤلف، فإن حقوق قواعد البيانات حقوق تسري تلقائيًّا وتطبق على كل قواعد البيانات الأوروبية بغض النظر عن تمتعها بحقوق المؤلف أو عدمه. ولكي تطبق حماية حقوق المؤلف لابد لقاعدة البيانات أن تكون أصلية في اختيار وترتيب محتوياتها. أما لكي يتم تطبيق حقوق قواعد البيانات، لابد أن يكون كل من اختيار محتويات القاعدة وترتيبها نتاج استثمار ضخم[39]. ويعني ذلك إمكانية الإيفاء بالمتطلبين، حيث يطبق كل من حق قاعدة البيانات وحقوق المؤلف في نفس الوقت. فالمحتوى الحقيقي لقاعدة البيانات قد يكون أو لا يكون خاضعاً لحقوق المؤلف، ويعتمد ذلك على طبيعة هذا المحتوى.

ولقد أدى ذلك إلى حدوث ارتباك شديد بين مستخدمي قواعد البيانات ومن ضمنهم المكتبات. فتعقد هذا الاتجاه ذو القاعدتين الخاصتين بحق قواعد البيانات عادة ما يؤدي إلى عدم وضوح ما هي المصنفات المحمية ومدة حمايتها. ولا تتماشى الاستثناءات والقيود الواردة على قانون حقوق المؤلف مع الاستثناءات والقيود الواردة بالتوجيه (تشريع الاتحاد الأوروبي) اللاحق[40] لحقوق المؤلف، كما أنه من غير الواضح أي التشريعين سيعلو على الآخر. وقد ادعى الأكاديميون أن حق قواعد البيانات يعوق البحث العلمي لأنه يحدد مدى إتاحة البيانات العلمية واستغلالها، تلك البيانات التي قد لا تكون في حد ذاتها قابلة للتمتع بحماية حقوق المؤلف. ولقد أدى استخدام المصطلحات الغامضة والملتبسة مثل "استثمار ضخم" إلى تفسيرات مختلفة من قبل المحاكم الوطنية، مما أدى إلى وجود عدم يقين قانوني حيال هذا الأمر.

التطورات الحديثة

وفي الآونة الأخيرة شهد هذا المجال تطورين هامين. ففي عام 2004، قامت محكمة العدل الأوروبية، وهي المحكمة العليا للاتحاد الأوروبي، بإصدار أول أحكامها وفقاً لتوجيه قواعد البيانات في أربع قضايا مشتركة خاصة بقوائم تواريخ مباريات كرة القدم وسباق الخيل. وفي قرارها الذي يعكس الموضوعات

[38] http://news.independent.co.uk/people/obituaries/article1838327.ece

[39] http://www.intellectual-property.gov.uk/resources/other_ip_rights/database_right.htm
[40] http://ec.europa.eu/internal_market/copyright/copyright-infso/copyright-infso_en.htm

المتعلقة بالسياسات العامة، قامت المحكمة بتقليل مدى الحق القائم بذاته "sui generis" عن طريق تقليص حماية قواعد البيانات لتقتصر على مقدمي المصدر الوحيد لقواعد البيانات. وبموجب هذا الحكم لم تمنح هيئة سباق الخيل البريطانية، وهي المسئولة عن وضع قوائم ثابتة بتواريخ سباق الخيل كجزء أساسي من أنشطتها، حماية الحق القائم بذاته "sui generis"، لأن ذلك قد يخلق احتكاراً بدون وجه حق، ووفقاً لحق قواعد البيانات، قد يحد بطريقة أخرى من ابتكار المنتجات المشتقة. وهذا يعني أن دليل التليفون المرتب أبجديًّا وقوائم التليفزيون وغيرها صارت لا تتمتع بحماية الحق القائم بذاته "sui generis". وبالإضافة لذلك، تم تقليل مدى الحماية بحيث صار الاختبار الوحيد للانتهاك لحق قواعد البيانات هو إذا كان ما تم أخذه من قاعدة البيانات يضر بالاستثمار الضخم الذي قام به منتج القاعدة أم لا.

وفي عام 2005، أخذت المفوضية الأوروبية على عاتقها تقييم آثار حق قواعد البيانات. ففي بادرة غير عادية وإن كانت بادرة سارة، قامت المفوضية بتقييم عملي لمدى نجاح تلك التجربة. وقد توصلت المفوضية إلى أن "التأثير الاقتصادي للحق القائم بذاته "sui generis" على إنتاج قواعد البيانات لا يمكن إثباته. (وهذا يعني) أن هذه الأداة الجديدة التي قدمت لتشجيع إنتاج قواعد البيانات في أوروبا لم يكن لها أي تأثير واضح على إنتاج قواعد البيانات"[41]. لقد قدم هذا التقييم أربعة اختيارات وهي: إبطال التوجيه بأكمله، أو إبطال الحق القائم بذاته "sui generis"، أو تعديل مواد الحق القائم بذاته "sui generis" ، أو الحفاظ على الوضع الراهن. وبعد إجراء استفتاء عام في سنة 2006، سوف تقدم المفوضية تقييمها النهائي إزاء إذا ما كانت بحاجة إلى إجراء تغييرات تشريعية أم لا.

سياسات المكتبات والموضوعات المتعلقة بها

تقوم المكتبات على جمع وتنظيم والحفاظ على المعلومات والمعارف بهدف إتاحتها للطلاب والباحثين والجمهور العام وذلك حتى تعم الفائدة على المجتمع ككل. وفي البيئة الرقمية، يخزن معظم المحتوى في قواعد البيانات. وفي هذا السياق، تلعب المكتبات دوراً مزدوجاً. فالمكتبات هي مستخدم أساسي لقواعد البيانات وتحصل على رخص استغلال المواد الإلكترونية المخزنة في قواعد البيانات من الناشرين. كما تعد المكتبات أيضاً منتجة لقواعد البيانات، مثل التي تنتج عن مشروعات الرقمنة وفهارس المكتبات والبيانات التعريفية (metadata) الخاصة بقواعد بيانات النظم (registries) التي تبتكرها المكتبات.

ومن حيث المبدأ، تعارض المكتبات إدراج حقوق جديدة لأنها تفرض عوائق إضافية على إتاحة المعرفة، وخاصة على محتوى الملك العام. فمنح المزيد من الحقوق على المعلومات يعني بالضرورة المزيد من الحقوق التي يجب على المكتبات التفاوض بخصوصها أو العمل على الحصول على رخص استخدامها أو إعفاءات منها، مما يؤدي إلى زيادة النفقات وإعاقة الإتاحة. ولقد قدم توجيه قواعد البيانات حقًّا جديداً في مصلحة منتجي قواعد البيانات، وذلك لتشجيع الاستثمار في صناعة قواعد البيانات. وفي نفس الوقت ذاته، اتحد الناشرون فيما بينهم، حتى أنهم نجحوا في بعض الأوقات في الاستحواذ على اهتمام الجهات المنافسة[42]، ومن ثم تم وضع معلومات أكثر في أيدي أقل. وقد تناقص إنتاج قواعد البيانات في أوروبا، في حين أثبت التوجيه مدى تعقيده وصعوبة فهمه وتفسيره حتى بالنسبة للخبراء.

وبالنسبة للمكتبات، فقد شهدت البيئة المعلوماتية عدة تطورات. فقد أدت زيادة التعاون بين المكتبات إلى اندماج قواعد البيانات المحلية في الموارد الإقليمية والوطنية؛ حيث تدخل المكتبات الآن في مشاريع رقمنة واسعة النطاق بالتعاون مع شركاء تجاريين، ولقد ظهرت البيانات التعريفية metadata كأداة قيمة لمساعدة البحث عبر قواعد البيانات وعلى شبكة الإنترنت ولإضافة الاتساق إليها. وقد بدأت بعض المكتبات في استخدام الحق القائم بذاته "sui generis" كطريقة للمحافظة على تحكمها في قواعد بياناتها، خاصة عند دخولها في اتفاقات شراكة مع كيانات تجارية. فعلى سبيل المثال، يكفل الحق القائم بذاته للمكتبة ضمان حماية

[41] Evaluation of Directive 96/9/EC on the legal protection of databases p.5

[42] http://www.competition-commission.org.uk/rep_pub/reports/2001/457reed.htm#summary

إتاحة قواعد بياناتها حتى إذا أصبحت جزءًا من قاعدة بيانات محمية بحقوق ملكية (proprietary database).

وفي هذا السياق طلبت منظمة أيفل من المفوضية الأوروبية التدخل لتحسين التوجيه الخاص بقاعدة البيانات بشكل جذري عن طريق تعديل الحق القائم بذاته "sui generis" وإدراج ترخيص إجباري وضمان وجود اتساق بين التوجيه الخاص بقواعد البيانات (database Directive) والتوجيه الخاص بحق المؤلف والحقوق المشابهة في مجتمع المعلومات (Info Soc Directive).

الأبعاد الدولية

لقد حاولت المفوضية الأوروبية لسنوات عدة طرح وتقديم معاهدة دولية لقواعد البيانات في منتدى صناعة السياسات العالمية وهي المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايبو). ومؤخراً في عام 2002، دافعت المفوضية عن "نجاح" حماية الحق القائم بذاته "sui generis" في حين طلبت من الدول الأعضاء في الويبو التوسع في حماية قواعد البيانات على مستوى دولي[43]. ولكن الولايات المتحدة، وهي المنتج الآخر الرئيسي لقواعد البيانات، كان لديها شكوك. فمنذ قضية فيست feist في عام 1991 لم تسع إلا القليل من شركات قواعد البيانات الأمريكية للحصول على حق خاص لقواعد البيانات. ولكن عددًا أكبر من تلك الشركات، وذلك بدعم من الغرفة التجارية الأمريكية، قام بالاعتراض على إدراج هذا الحق، معتقدين أنه باستطاعتهم حماية أنفسهم بشكل كاف عبر الوسائل القانونية مثل العقود والتدابير التقنية الأخرى كوضع كلمة سر مثلاً. وكانت أكثر النقاط أهمية في مجادلتهم هي قولهم بأن الحماية القوية المفروضة على قواعد البيانات سوف تزيد من صعوبة إنتاجها في المقام الأول، مما يقلل الحافز من وراء ابتكار منتجات قواعد بيانات جديدة والحد من المنافسة في مجال توفير المعلومات[44]. وبعبارة أخرى، سوف يكون لحماية قواعد البيانات تأثير عكسي على إنتاجها.

وبناء على تقييمها الخاص لتوجيه قواعد البيانات، ليس من المتوقع أن تعيد المفوضية الأوروبية تقديم فكرة معاهدة قواعد البيانات الدولية في الويبو في المستقبل القريب. بيد أن التوجيه يشجع على مد الحق القائم بذاته "sui generis" إلى دول العالم الثالث على أساس مبدأ المعاملة بالمثل الملزم (forced reciprocity)[45]. فيجب على أي دولة تقوم بالتفاوض على اتفاقية تجارة مع الاتحاد الأوروبي، مثل اتفاقية شراكة اقتصادية مثلاً، أن تعي تجربة الاتحاد الأوروبي بالنسبة لحق حماية قواعد البيانات وأن تتجنب إدراج هذا الحق الجديد ضمن قوانينها.

(انظر أيضًا "اتفاقيات التجارة وحقوق المؤلف").

الإفادات والمصادر الخاصة بموقف المكتبات إزاء حق قواعد البيانات

- أيفل
http://www.eifl.net/services/databaserules.html

- المكتب الأوروبي لجمعيات المكتبات والمعلومات والتوثيق
http://www.eblida.org/position/Databases_Response_March06.htm

- اتحاد المكتبات وسجلات حقوق المؤلف بالمملكة المتحدة

[43] The Legal Protection of Databases (Submitted by the European Community and its Member States) WIPO SCCR/8 http://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=2323
[44] James Boyle: A Natural Experiment, Financial Times, 22.11.2004
[45] Article 11(3) & Recital 56

http://www.cilip.org.uk/professionalguidance/copyright/lobbying/laca3.htm

المراجع

- المفوضية الأوروبية. حماية قواعد البيانات في الاتحاد الأوروبي: توجيه قواعد البيانات، تقييم أسس قواعد البيانات، الخ..
http://ec.europa.eu/internal_market/copyright/protdatabases/protdatabases_en.htm

- هتافان مشجعان لقواعد البيانات في الاتحاد الأوروبي، جيمس بويل، الفاينانشال تايمز، 2006/1/2
http://www.ft.com/cms/s/99610a50-7bb2-11da-ab8e-0000779e2340.html

- معهد قانون المعلومات بجامعة أمستردام، ملف حق قواعد البيانات. مجموعة فريدة من قوانين السوابق القضائية بخصوص الحق القائم بذاته (sui generis) لقواعد المعلومات الأوروبية
http://www.ivir.nl/files/database/index.html

المشاع الإبداعي : رخصة "المصدر المفتوح"

ما هو المشاع الإبداعي؟

إن المشاع الإبداعي (Creative Commons) منظمة غير ربحية يقع مقرها في الولايات المتحدة، قام بتأسيسها لورانس ليسج في عام 2001 لتكرس عملها في توسيع مدى المصنفات الإبداعية المتاحة للجمهور خاصة على الإنترنت. فالإنترنت توفر فرصًا جديدة لتوزيع محتواها الإبداعي ومشاركته وإعادة استخدامه. ويتمتع جزء كبير من هذا المحتوى بحماية حقوق المؤلف التي تسري تلقائيًّا على المصنف من لحظة دخوله إلى حيز الوجود في شكله المادي وتعطي مبدعه مجموعة من الحقوق الاستئثارية فيما يتعلق بنسخه وترجمته وأدائه العلني وتسجيله. ويوفر الانتفاع المشترك الإبداعي للمؤلفين والفنانين والموسيقيين وغيرهم من المبدعين طرقًا سهلة لاختيار كيفية إتاحة مصنفاتهم وشروط إتاحتها، كما تيسر للمستخدمين سبل التعرف على الشروط التي بموجبها يمكن استخدام المصنفات المتاحة.

ويستخدم المشاع الإبداعي رخصاً سهلة الفهم وشعاراً يساعد المستخدمين على التعرف على المواد المرخصة بموجب رخصه. وتحتوي النسخة الإلكترونية من رخصة المشاع الإبداعي على البيانات التعريفية المقروءة آليًّا machine readable التي تصف الرخصة، وتشير إلى كم الحقوق التي مازال يتمتع بها هذا المصنف. وتمكن من الوصول إليها من خلال البحث عنها بمحركات البحث على شبكة الإنترنت.

ويغطي المشاع الإبداعي مدى واسعاً من المحتويات الإبداعية. ويشمل هذا المصنفات السمعية: مثل الموسيقى والتسجيلات الصوتية والخطابات؛ والصور مثل الصور الفوتوغرافية والرسومات التوضيحية والتصميمات؛ والفيديو مثل الأفلام والصور المتحركة واللقطات المصورة؛ والنصوص مثل الكتب والمواقع الإلكترونية والمدونات والمقالات؛ والمواد التعليمية مثل المخططات والمواد والكتب الدراسية والعروض التعليمية.

والآن تستخدم ملايين من الصفحات الإلكترونية على شبكة الإنترنت رخص المشاع الإبداعي. ومن بين المواقع الإلكترونية المعروفة التي تستخدم محتوًى مرخصًا بموجب رخص المشاع الإبداعي موقع فليكر (Flickr) لمشاركة الصور، ومشروع أرشيف الإنترنت (Internet Archive) وهو عبارة عن أرشيف لصفحات الويب ومصادر الوسائط المتعددة، والبرمجيات التعليمية المفتوحة التابعة لمعهد ماساشوستس للتكنولوجيا (MIT Open Courseware)، وهى مبادرة قام بها المعهد لوضع مواد تعليمية على شبكة الإنترنت.

والمشاع الإبداعي هو رخصة "مصدر مفتوح" تم تصميمها لتصف عائلة من الرخص التي تسمح بنسخ المصنفات وإعادة استخدامها بشكل غير مقيد. وهناك أمثلة أخرى لرخص المصدر المفتوح، وإن كانت تتباين في شروطها، ومنها رخصة جنو للوثائق الحرة (GNU Free Documentation License) والتي يستخدمها موقع ويكيبيديا، وأيضاً ترخيص الفنون الحرة (Free Art License).

الممارسات: كيف تعمل رخص المشاع الإبداعي

توفر رخص المشاع الإبداعي مجموعة مرنة وطوعية من الاختيارات التي يتم انتقاؤها تبعًا لمستوى الحماية والحرية التي يرغب المؤلف أو الفنان في الحصول عليها. وتبنى الرخص على مبدأ "جميع الحقوق محفوظة" التقليدي لحقوق المؤلف لاستخدامها عبر مدى واسع قد يتضمن مبدأ "بعض الحقوق محفوظة" وحتى الإهداء إلى الملك العام المعروف بعبارة "لا حقوق محفوظة".

وتحتوي كل رخصة على حقوق أساسية معينة وعدد من الاختيارات التي يحددها المبدع بناء على الطريقة التي يرغب في أن يستغل مصنفه بها، وهذه الاختيارات هي:

- نسبة المصنف لمؤلفه: تسمح الرخصة للغير بالنسخ والتوزيع والعرض والأداء العلني لمصنف محمي بموجب حقوق المؤلف ويتضمن ذلك المصنفات المشتقة، وهذا فقط في حالة أن يقوم أي مستخدم بنسبة المصنف لمؤلفه.

- غير تجارية: تسمح الرخصة للغير بالنسخ والتوزيع والعرض والأداء العلني لمصنف محمي بموجب حقوق المؤلف ويتضمن ذلك المصنفات المشتقة، على ألا يكون أي من الاستخدامات السابقة لأغراض تجارية أو تحقيق عائد مالي.

- لا تسمح بالمصنفات المشتقة: تسمح الرخصة للغير بالنسخ والتوزيع والعرض والأداء العلني لنسخ حرفية من المصنف، ولا تسمح ببناء أية مصنفات مشتقة عليه.

- المشاركة على قدم المساواة: : تسمح الرخصة للغير بتوزيع مصنفات مشتقة فقط إذا تم ترخيصها بموجب رخصة مماثلة لرخصة المصنف الأصلي الذي تم بناء المصنفات المشتقة عليه.

وقد نتج عن ذلك وجود ستة أنواع أساسية من الرخص بالإضافة إلى عدد قليل آخر للتطبيقات المتخصصة مثل رخص الأداء الموسيقي (sampling licenses). ويتم التعبير عن كل رخصة من رخص المشاع الإبداعي بثلاثة أشكال مختلفة:

- "سند الانتفاع المشترك" (Commons Deed) والذي يوضح بلغة بسيطة ماذا يستطيع الآخرون فعله بالمصنف المرخص وماذا لا يستطيعون فعله، كما يستخدم رموزاً من السهل التعرف عليها.
- "القواعد القانونية" (Legal Code) المخصصة للمحامين، وهي عبارة عن النص الكامل للرخصة.
- نسخة مقروءة بواسطة أجهزة الحاسب، وتحتوي على بيانات تعريفية (Metadata) بصيغتي RDF/XML التي تصف الرخصة وتمكن من الوصول لمصنفات المرخصة بموجب رخص الانتفاع المشترك عبر محركات البحث على شبكة الإنترنت.

ويهدف الانتفاع المشترك العلمي (Science Commons)، وهو فرع من المشاع الإبداعي، إلى إزالة العوائق القانونية والتقنية غير الضرورية أمام التعاون العلمي والإبداعي. وإن هدف المشاع العلمي طويل المدى هو توفير أكثر من مجرد عقود نافعة، بل المزج بين التوجهات الخاصة بالترخيص والبيانات والنشر في عملية بحثية منظمة ومتكاملة.

موضوعات خاصة بالسياسات عند النظر في رخص المشاع الإبداعي

لقد نشأت رخص المشاع الإبداعي في الولايات المتحدة ولذلك فقد بنيت على القانون الأمريكي. ويعني ذلك أن بعض المفاهيم لا يمكن تطبيقها في بلاد أخرى من العالم. ومن ثم جاء المشاع الدولي (International Commons)، وهو فرع آخر من منظمة المشاع الإبداعي، ليعمل على صياغة وتبني رخص طبقاً للاختصاص القانوني لكل دولة. ويشمل عملها الترجمة الحرفية القانونية للرخص من قبل متطوعين بحيث تتوافق مع قانون حقوق المؤلف والنظام القانوني لدولة بعينها. وحتى الآن تبنت 43 دولة من الأرجنتين وحتى المملكة المتحدة رخص المشاع الإبداعي، وهناك 20 رخصة أخرى قيد التطوير.

وقبل تحديد وضع رخصة المشاع الإبداعي لمصنف ما، لابد من أخذ عدد من العوامل الأخرى في الاعتبار. فلابد للمصنف من أن يقع في نطاق رخص المشاع الإبداعي، ولابد للمرخص أن يمتلك حقوق المؤلف أي يتحتم أن يمتلك المرخص حقوق المؤلف للمصنف الذي يود ترخيصه وأن يفهم كيفية عمل رخصة المشاع الإبداعي. وهناك نقطة هامة لابد من الإشارة إليها وهي أن رخص المشاع الإبداعي غير قابلة للإبطال non revocable ، ويعني هذا أن المبدع لا يمكنه منع أي شخص قد حصل على مصنف بموجب رخصة المشاع الإبداعي من استخدام المصنف تبعا لهذه الرخصة. وبالطبع يمكنه إيقاف توزيع المصنف في أي وقت يريده، ولكن ذلك لن يسمح بسحب نسخ المصنف الموجودة بالفعل تحت رخصة المشاع الإبداعي من التداول. وهذا بالإضافة إلى أن جمعيات الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف، والتي تقوم بإدارة الحقوق بالنيابة

عن المبدعين، قد لا تسمح في بعض النظم القانونية لأعضائها بترخيص مصنفاتهم بموجب رخص المشاع الإبداعي بسبب الطريقة التي يتنازل بها المبدع عن حقوقه لتلك الجمعيات.

سياسات المكتبات والموضوعات المتعلقة بها

لرخص المشاع الإبداعي جانبان يخصان المكتبات:

الجانبالأول هو الجانب الخاص بالمبدع. وبشكل عام تعتبر المكتبات مستخدماً وليست مبدعاً للمحتوى المحمي. وعلى الرغم من ذلك فإن أنشطة المكتبات الروتينية قد تنتج مصنفات تتمتع بحماية حقوق المؤلف والتي قد ترغب المكتبة في مشاركتها مع غيرها من المكتبات مثل أوراق المؤتمرات وصور مبنى المكتبة على موقعها الإلكتروني ومدونة المكتبة وغيرها، (بيد أنه من الضروري أن تمتلك المكتبة حقوق المؤلف للمصنف حتى يمكنها ترخيصه. وفي هذا السياق يتحتم عليها مراجعة بنود عقود التوظيف فيما يتعلق بملكية المصنفات الناتجة).

أما الجانب الثاني فيتعلق بالمستخدم. يمكن للمكتبات الاستفادة من ملايين المواد المتاحة في محتوى المشاع الإبداعي عند إعداد إصداراتها. فعلى سبيل المثال يمكن للمكتبة العثور على شعار جديد ومميز لكتيبها الخاص، أو استخدام مقتطفات من دليل سياحي حديث كمعلومات للزائر المحلي لموقعها على الإنترنت، أو إدراج مقالات نقدية لكتاب جديد في نشرة المكتبة الخاصة بالتزويد.

وفى يونية 2006، قدر عدد الصفحات على شبكة الإنترنت التي تبنت رخص المشاع الإبداعي بحوالي 140 مليون صفحة، وأصبحت علامة المشاع الإبداعي واحدة من أكثر الرخص المصدر المفتوح شيوعاً، كما أنها تحصل على تغطية دائمة في الصحافة، وكذلك في الكتابات الناقدة للأكاديميين والمراقبين. ولابد للمكتبيين بوصفهم متخصصين في مجال المعلومات أن يتعرفوا على تلك التطورات لكي يمكنهم إبداء النصائح للمترددين على المكتبة بخصوص الموضوعات المرتبطة بإتاحة المحتوى الرقمي واستخدامه. ففي بعض المؤسسات، حصل المكتبيون على خبرة في المجالات القانونية الخاصة بالبيئة الرقمية؛ولذلك يمكنهم لعب دور في توعية زملائهم بالتطورات السريعة في هذا المجال الآخذ في التعقد بشكل متزايد.

المراجع

- الموقع الإلكتروني الخاص بمنظمة الانتفاع المشترك الإبداعي./http://creativecommons.org
- "معاناة مقاتل من أجل الحرية من ضمير مذنب" يقوم لورانس لسينج بشرح مهمته للحد من الأضرار الثقافية التي تتسبب فيها حقوق المؤلف.

lawhttp://technology.guardian.co.uk/weekly/story/0,,1792117,00.html

- "حرية غير محدودة". دليل المنظمات الثقافية لفكر الانتفاع المشترك الإبداعي.

http://www.counterpoint-online.org/cgi-bin/item.cgi?id=618

الإتاحة غير المقيدة لأنماط التواصل الأكاديمي

ما هي الإتاحة غير المقيدة لأنماط التواصل الأكاديمي؟

نعني بمصطلح "الإتاحة غير المقيدة" (Open Access) توفير الأعمال المُحَكّمة (peer-reviewed) بدون قيود (مجاناً) على شبكة الإنترنت العامة مما يسمح لأي مستخدم بقراءة النصوص الكاملة للمقالات وتنزيلها ونسخها وتوزيعها وطباعتها والبحث في محتوياتها والإشارة إلى رابطها (link)[46]. وهناك طريقتان لتحقيق ذلك: إما عن طريق الدوريات ذات الإتاحة غير المقيدة أو أرشيف الإيداع المؤسسي وفقاً للموضوعات (institutional subject-based repositories).

والدورية ذات الإتاحة غير المقيدة هي دورية متاحة مجاناً لكل مستخدمي شبكة الإنترنت، وهي لا تعتمد على النموذج التجاري التقليدي القائم على دفع الاشتراكات للحصول على عائد في المقابل. بل إنها، عوضاً عن ذلك، تستخدم نماذج تجارية جديدة new business models تتضمن رسوم معالجة المقالات، وفرص التمويل، والإعلانات، أو كل منما سبق. وقد طرحت الدوريات المُحَكّمة والمتاحة بشكل مفتوح عبر تخصصات عدة مثل علم الأحياء وعلم الأمراض الاستوائية المهملة التي قامت بإصدارها المكتبة العامة للعلوم (Public Library of Science)، في حين تعاون كل من BioMed Central و Bioline International معًا لنشر أكثر من 200 عنوان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عددًا من كبار الناشرين قاموا بتحويل بعض أعمالهم المختارة إلى الإتاحة غير المقيدة، ونذكر منهم: دار نشر جامعة أكسفورد وداري نشر سبرينجر وألسفير (Springer and Elsevier). ويحتوي دليل الدوريات ذات الإتاحة غير المقيدة (DOAJ) على الإنترنت على قائمة متنامية من العناوين تضم أكثر من 2400 عنوان تغطي موضوعات عدة من الزراعة إلى التعدين.

إن أرشيفات الإيداع المؤسسي متاحة للجميع حيث يودع المصنف المنشور من قبل المؤلفين التابعين للجامعة أو المؤسسة محل الإيداع على شبكة الإنترنت. وباستخدام برمجيات ذات قابلية للتبادلية التشغيلية (interoperable) تعرف باسم "مبادرة الأرشيف المفتوح" (Open Archives Initiative (OAI) compliant)، يمكن البحث عن المصنفات المودعة والحصول عليها. ومن أمثلة تلك البرمجيات برنامج DSpace و E-Prints وFedora. ودليل أرشيفات الإيداع المؤسسي ذات الإتاحة غير المقيدة (OpenDOAR) هو دليل أرشيفات الإيداع الأكاديمي ذات الإتاحة غير المقيدة القابلة للبحث.

إن مفهوم الإتاحة غير المقيدة واقتصادياتها يتعرضان لجدل محتدم بين الأكاديميين والباحثين وإداريّي الجامعات والمكتبيين والوكالات الممولة والناشرين التجاريين والتعليميين. وعلى أقل تقدير يمكننا القول بأن صورة أنماط التواصل الأكاديمي قد تغيرت إلى الأبد.

ما هي القوة الدافعة وراء الإتاحة غير المقيدة؟

لعقود متتالية أخذت القوة الدافعة وراء الإتاحة غير المقيدة في التزايد. حيث يسعى العلماء والكتاب الأكاديميون وراء تحقيق أكبر صدى لمصنفاتهم. فكلما زاد اقتباس واستغلال إنتاجهم البحثي،كان ذلك أفضل لمستقبلهم المهني ولمؤسساتهم وكذلك لإمكانيات التمويل في المستقبل، مما يعود بالفائدة العامة على العلم والمجتمع. ولقد تغيرت البنية التي يعمل فيها الباحثون بشكل سريع بسبب الانتقال من استخدام المصنفات المطبوعة إلى بيئة المصنفات الإلكترونية. وعلى الرغم من وجود أدوات اتصال جديدة، أصبح الباحثون على دراية متزايدة بالقيود والعوائق الخاصة بإتاحة مصنفاتهم ومصنفات أقرانهم من خلال النظام التقليدي. وتطلب ذلك بشكل خاص من المؤلفين أن يقوموا بنقل حقوق الطبع إلى الناشر، وبذلك يتخلون عن سيطرتهم على توزيع مصنفاتهم، فعلى سبيل المثال، قد يمنع مؤلف ما من وضع مصنفه على موقعه الإلكتروني الشخصي أو من توزيعه في فصله الدراسي على الطلاب.

[46] Budapest Open Access Initiative (2002) http://www.soros.org/openaccess/

ومن ثم أصبح الناتج البحثي متاحاً فقط بشكل كبير لتلك المؤسسات والمكتبات المشتركة في الدوريات المعنية. وبغض النظر عن أنه لا توجد مكتبة في العالم يمكنها الاشتراك في كل الدوريات، فإن الزيادات السنوية لأسعار الدوريات وانخفاض ميزانيات المكتبات قد أدت إلى ما يسمى "بأزمة الدوريات" (serials crisis)، حيث تدرس المكتبات بدقة بيانات استخدام الدوريات وتقوم بإلغاء اشتراكها للعناوين غير الضرورية[47]. وتوضح دراسة حديثة قامت بها المفوضية الأوروبية أنه بين عامي 1975 و1995 ارتفعت أسعار طباعة الدوريات بنسبة 300 % أعلى من تكلفة التضخم[48].

إن جل ما تريده الوكالات الممولة للأبحاث ضمان أن الأبحاث التي تقوم بتمويلها سوف يكون لها التأثير الأكبر على الحياة العلمية (ويقاس ذلك بعدد الاقتباسات من تلك الأبحاث). بيد أن الوكالات الكبرى وجدت أنه أحياناً لا يتسنى لهم الوصول إلى نتائج الأبحاث التي قامت بتمويلها، وذلك لأنها غير مشتركة في الدورية التي نشرت فيها تلك النتائج. وبوجه خاص، أدى الجدل القائم حيال حق الجمهور في الوصول إلى الأبحاث الممولة من المال العام إلي وضع سياسات جديدة للمنتفعين بالتمويل، فعلى سبيل المثال طالبت سياسة الإتاحة غير المقيدة التابعة للمعهد الوطني الأمريكي للصحة (U.S. National Institute of Health's Public Access Policy) لعام 2005 المؤلفين بأن يقوموا بأرشفة self archive لمصنفاتهم، في حين طلب البيان الخاص بمؤسسة ترست ويلكم إزاء دعم الإتاحة غير المقيدة للأبحاث المنشورة (Wellcome Trusts' Position Statement in Support of Open and Unrestricted Access to Published Research) لعام 2005 الأرشفة خلال ستة أشهر من النشر.

وباختصار، لا تتاح مصنفات المؤلفين الأكاديميين لجميع أقرانهم. فلا يمكن للباحثين الوصول إلى كل الأعمال الضرورية لهم، ولا يمكن للمكتبات الوفاء بكل احتياجات مستخدميها من مصادر المعلومات. واستطاعت الحركة العالمية للتغيير، والتي نشأت من عدم الرضا على جميع المستويات، كسب تأييد الأكاديميين ومؤسسات التمويل ذات المكانة المرموقة، وكذلك المشرعين والمكتبيين.

البيانات والمبادرات

كانت مبادرة بودابست للإتاحة غير المقيدة (BOAI) (2002) أول بيان عالمي للمبادئ الخاصة بتأييد الإتاحة غير المقيدة والالتزام بها. ولقد تم إطلاق المبادرة عقب اجتماع نظمه معهد المجتمع المفتوح (Open Society Institute)، لتقوم بتعريف الإتاحة غير المقيدة لأول مرة وحددت الاستراتيجيات والأهداف الخاصة بالإتاحة غير المقيدة لأنماط التواصل الأكاديمي.

وفي عام 2003، نظم كل من معهد هاورد هيوز الطبي (HHMI) ومؤسسة ماكس بلانك اجتماعات تناولت الإتاحة غير المقيدة من وجهة نظر الممولين. ولقد نتج عن اجتماع معهد هاورد هيوز الطبي بيان Bethesda الخاص بالإتاحة غير المقيدة، كما صاغ مؤتمر ماكس بلانك إعلان برلين (Berlin Declaration). ولقد قدم كل منهما تعريفات للإتاحة المفتوحة تركز على الدور الذي يلعبه الممولون.

وكانت مؤسسة وليكام ترست (Wellcome Trust) بالمملكة المتحدة أول ممول للأبحاث يقوم بتطبيق الإتاحة غير المقيدة على الأبحاث التي يقوم بدعمها. ولقد أصبحت الحكومات والمشرعون أيضاً مهتمين بكيفية زيادة الإتاحة لأنماط التواصل الأكاديمي الممولة من المال العام. وفي عام 2004 ، أوصت لجنة العلوم والتكنولوجيا بمجلس العموم البريطاني بأن تقوم جميع مؤسسات التعليم العالي ومراكز الأبحاث الممولة حكوميًّا في المملكة المتحدة بتأسيس أرشيفات إيداع مؤسسية متاحة على الإنترنت بالمجان، كما طالبت بدعم دوريات الإتاحة غير المقيدة. ولقد ساهم هذا التقرير الهام في تبني خمسة من أصل ثمانية مجالس بحثية في المملكة المتحدة بإلزام الإتاحة غير المقيدة. وفي عام 2005 أوصى برلمان أوكرانيا بإلزام الإتاحة غير المقيدة للأبحاث الممولة من المال العام، مما تبعه إنشاء الشبكة الوطنية لأرشيفات الإيداع المؤسسي للإتاحة

[47] http://www.libraryjournal.com/article/CA516819.html
[48] http://ec.europa.eu/research/science-society/page_en.cfm?id=3184

غير المقيدة (National Network of Open Access Repositories) في عشرة معاهد. وفي عام 2006، أوصت دراسة تتناول أسواق النشر العلمي في أوروبا، بتمويل من المفوضية الأوروبية، بأن تقوم وكالات التمويل بتبني سياسة إلزامية لتوفير المطبوعات البحثية الممولة أوروبياً من خلال أرشيفات الإتاحة غير المقيدة. ويهدف التشريع المقترح للإتاحة العامة للأبحاث الفيدرالية (2006) في الولايات المتحدة إلى إلزام الإتاحة غير المقيدة للأبحاث التي قامت بتمويلها أكبر الوكالات التمويلية الحكومية الإحدى عشرة (مثل المراكز الوطنية للصحة ومؤسسة العلوم الوطنية).

الإتاحة غير المقيدة والدول النامية والدول الانتقالية

قالت أكاديمية العلوم بجنوب إفريقيا في تقريرها لعام 2006 إنه خلال الأربعة عشر عاماً الماضية لم تستشهد الدوريات العالمية بأية أبحاث وردت في ثلث الدوريات الصادرة في جنوب إفريقيا. وعلى الرغم من أن جنوب إفريقيا تعتبر من الدول الرائدة في مجال نشر الأبحاث في إفريقيا ، إلا أن أقل من عشر الدوريات المعتمدة والبالغ عددها المائتين وخمسًا وخمسين دورية تم الاستشهاد بها بشكل كاف لكي تظهر في قواعد البيانات البحثية الدولية الأساسية[49]. ويجب العمل على زيادة ظهور الإنتاج البحثي لجنوب إفريقيا وغيرها من الدول النامية بشكل كبير حتى يمكن دمج الأبحاث الصادرة من الدول النامية في المحتوى المعرفي العالمي، وهو الأمر البالغ الأهمية لحل المشاكل العالمية مثل تغيرات المناخ وانتشار الأمراض المعدية. ولقد ثبت أن المقالات المتاحة بشكل إلكتروني على أساس الإتاحة غير المقيدة قد تم الاستشهاد بها بمعدل 50% أكثر من المقالات غير المتاحة من نفس الدورية[50].

إعلان الإتاحة غير المقيدة بالسلفادور: أعلن منظور العالم النامي (Developing World Perspective)، الذي تبنته ندوة عالمية في البرازيل في عام 2005، أنه في ذلك الكون الذي أصبح فيه العلم عالميًّا، يعد استبعاد البعض من الوصول إلى المعلومات العلمية أمراً غير مقبول. وسوف تزيد الإتاحة غير المقيدة من قدرة العلماء في الدول النامية على الوصول إلى العلوم العالمية والمساهمة فيها، مما يسهل مشاركتهم في الموضوعات ذات الصلة الوثيقة بالدول النامية ويقوي من تغطيتهم لها.

ويعكس نموذج سياسة الإتاحة غير المقيدة الوطنية للدول النامية موضوع دمج المعلومات العلمية للدول النامية في المحتوى العالمي للمعرفة. ولقد تم الاتفاق على ذلك في نوفمبر من عام 2006 في ورشة عمل قام بتنظيمها المعهد الهندي للعلوم والأكاديمية الهندية للعلوم ومؤسسة م. س. سوامينهاتان للأبحاث، ولقد أبدى المشاركون حسرتهم المشاركون على أن الأبحاث المتميزة التي تقوم بها دول يمثل سكانها أكثر من 80% من عدد تعداد العالم تبقى إلى حد كبير غير مرئية للناتج الدولي العلمي.

ولقد قامت الدول النامية والانتقالية بالفعل بمبادرات رائدة لتشجيع الإتاحة غير المقيدة، كما لعبت دوراً هامًّا في تشكيل سياسات الإتاحة غير المقيدة على مستوى العالم. ولقد أدت مبادرة ممولة من قبل معهد المجتمع المفتوح (OSI) قامت بها منظمة أيفل إلى إقامة عدد من ورش العمل في الصين وليتوانيا وبولندا والصرب وجنوب أفريقيا وأوكرانيا. ولقد تضمنت النتائج تكوين مجموعات عمل للإتاحة المفتوحة وتقديم تعهدات بدعم مؤسسات الأبحاث الوطنية وإعلان توصيات وطنية وتشكيل مؤسسات إيداع للإتاحة غير المقيدة.

المكتبات والإتاحة غير المقيدة

لقد التزمت المكتبات دائمًا بضمان تقديم أكبر مستوى من إتاحة المعلومات للجميع ولذلك فهي تعد من أقوى المدافعين عن الإتاحة غير المقيدة. وبوصفها أحد الأطراف المعنية وأكثرها وعياً بتأثير "أزمة الدوريات"، تسعى المكتبات بجدية للبحث عن طرق لرفع العوائق التي تحول دون الإتاحة مثل الترخيص والتكلفة. وأحيانا ما يكون المكتبيون هم جهة التنسيق للإتاحة غير المقيدة في مؤسسات التعليم العالي، وتكون

[49]http://www.scidev.net/quickguides/index.cfm?fuseaction=qguideReadItem&type=1&itemid=288&language=1&qguideid=4

[50] http://eprints.ecs.soton.ac.uk/11688/

المكتبة هي مقر أرشيفات الإيداع المؤسسية. ولقد أصدرت العديد من جمعيات المكتبات حول العالم بيانـــات لدعم الإتاحة غير المقيدة أو وقعت على الإعلانات الكبرى الخاصة بالإتاحة غير المقيدة.

ويجب على المكتبيين أن يثقوا في الثروة المتزايدة للمواد الأكاديميـــة ذات الإتاحـــة غيـــر المقيـــدة والجودة العالية والمُحَكّمة والمتاحة للجميع، ولابد أن يعملوا على إتاحتها لمستخدمي المكتبات.

المراجع

البيانات والتصريحات

إعلان برلين للإتاحة غير المقيدة للمعرفة في مجالي العلوم والانسانيات (2003)
http://oa.mpg.de/openaccess-berlin/berlindeclaration.html

بيان بيتسيدا Bethesda الخاص بنشر الإتاحة غير المقيدة (2003)
http://www.earlham.edu/~peters/fos/bethesda.htm

مبادرة بودابست للإتاحة غير المقيدة (2002)
http://www.soros.org/openaccess/

الإفلا، بيان حول الإتاحة غير المقيدة للكتابات الأكاديمية وتوثيق الأبحاث (2003)
http://www.ifla.org/V/cdoc/open-access04.html

السياسة الوطنية للإتاحة غير المقيدة بالدول النامية (2006)
http://scigate.ncsi.iisc.ernet.in/OAworkshop2006/presentations.htm

موقف مجالس الأبحاث بالمملكة المتحدة بخصوص الإتاحة المحسنة للانتاج البحثي (2006)
http://www.rcuk.ac.uk/research/outputs/access/default.htm

إعلان السلفادور بخصوص الإتاحة غير المقيدة: منظور العالم النامي (2005)
http://www.icml9.org/meetings/openaccess/public/documents/declaration.htm

التقارير

دراسة المفوضية الأوروبية للتطور التقني والاقتصادي لأسواق النشر العلمي في أوروبا (2006)
http://www.assaf.co.za/strat_report.html

تقرير عن التوجه الاستراتيجي لنشر البحوث في جنوب إفريقيا (2006)
http://www.assaf.co.za/strat_report.html
المطبوعات العلمية: مجانية للجميع؟ لجنة العلوم والتكنولوجيا بمجلس العموم البريطاني (2004)

http://www.publications.parliament.uk/pa/cm200304/cmselect/cmsctech/399/39902.htm

المصادر

دليل دوريات الإتاحة غير المقيدة
http://www.doaj.org/

دليل أرشيفات الإيداع المؤسسي ذات الإتاحة غير المقيدة
http://www.opendoar.org

المعلومات الإلكترونية للإتاحة غير المقيدة للمكتبات
http://www.eifl.net/openaccess/openaccess.html

الإتاحة غير المقيدة
http://en.wikipedia.org/wiki/Open_access

برنامج المعلومات الخاص بمعهد المجتمع المفتوح (OSI)
http://www.soros.org/initiatives/information

ائتلاف النشر الدراسي والمصادر الأكاديمية (Sparc)
http://www.arl.org/SPARC/

دليل شربا روميو لسياسات حقوق المؤلف بالنسبة للناشر والإيداع الذاتي
http://www.sherpa.ac.uk/romeo.php

مبادرة بودابست للإتاحة غير المقيدة (2002)
http://www.soros.org/openaccess

حقوق المؤلف واتفاقيات التجارة

ما هي اتفاقيات التجارة؟

إن اتفاقيات التجارة، والمعروفة أيضًا باسم اتفاقيات التجارة الحرة، هي اتفاقيات تعاقدية بين دولتين أو أكثر، حيث تعطي كل دولة للأخرى امتياز وصول خدمات وبضائع الدولة الأخرى لأسواقها. ويمكن أن تكون تلك الاتفاقيات متعددة الأطراف أو إقليمية أو ثنائية بناء على عدد الأطراف المتعاقدة أو المنطقة الجغرافية المنصوص عليها في الاتفاقية. وتطبق اتفاقية التجارة على الاتجار في البضائع بشكل عام، وعادة ما تمتد إلى موضوعات أخرى منها تجارة الخدمات وتحديد المعايير والتعاون الضريبي وحماية حقوق الملكية الفكرية ومن ضمنها حقوق المؤلف. وإن دمج حقوق المؤلف في اتفاقيات التجارة هو ما يجعلها هامة بالنسبة للمكتبات، فالأطراف الموقعة على اتفاقيات التجارة عادة ما تضطر إلى تغيير قوانينها المحلية حتى يتسنى لها الوفاء ببنود الاتفاقية.

الممارسات

اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف: منظمة التجارة العالمية واتفاقية التريبس

إن إدارة اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف يقع على عاتق منظمة التجارة العالمية (WTO)، والتي تأسست في عام 1995. وفي لب هذا النسق –المعروف بنظام التجارة المتعدد الأطراف– تكمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الموقعة من قبل الدول المائة تسعة وأربعين الأعضاء في منظمة التجارة العالمية والمصدق عليها في برلماناتها الوطنية. وتعد هذه الاتفاقيات الأساس القانوني للتجارة الدولية.

ومما يثير الدهشة، أن تلك المنظمة المكرس عملها في الأساس لتقليل الحواجز التجارية وتشجيع المنافسة، قد اختارت إضافة الملكية الفكرية إلى حقيبتها، مما يؤدي إلى خلق احتكارات محدودة، وكان هذا ما حدث بشكل أثار الجدل مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية في عام 1995 بخصوص الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المعروفة بالتريبس (TRIPS). فلأول مرة تدخل قوانين الملكية الفكرية في نظام التجارة متعدد الأطراف، مما يربط حماية الملكية الفكرية وتطبيقها بجوانب أخرى للتجارة مثل الزراعة وصناعة النسيج، وتمتد اتفاقية التريبس لتشمل كل حقوق الملكية الفكرية مثل حقوق المؤلف وبراءات الاختراع والعلامات التجارية وغيرها. بيد أن الاتفاقية لا تخاطب موضوع حقوق المؤلف في البيئة الرقمية (وقد تم تغطية هذا الموضوع من خلال اتفاقية الويبو بشأن حقوق المؤلف)[51]. وكان لاتفاقية التريبس العديد من الدلالات المتضمنة، وهي كما يلي:

- قدمت اتفاقية التريبس مبدأ المعايير *الدنيا* لحماية حقوق الملكية الفكرية، ويعني ذلك أن أية اتفاقية ملكية فكرية سوف يتم التفاوض عليها لاحقاً يمكنها فقط أن تتبنى معايير أعلى (تعرف بالجوانب الإضافية المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية أو التريبس بلس).
- أزالت اتفاقية التريبس الكثير من التحفظات التنظيمية الوطنية وقدمت للمرة الأولى عنصر الإنفاذ على نطاق عالمي (يعني هذا أن عدم الخضوع للاتفاقية قد ينتج عنه فرض عقوبات تجارية).
- قدمت اتفاقية التريبس آلية لحل المنازعات بحيث يمكن لأي عضو في منظمة التجارة العالمية أن يعرض قضيته أمام لجنة من الخبراء المستقلين يتم تعيينها خصيصاً للنظر في تلك القضية. ولقد تضمنت إحدى القضايا المثيرة للاهتمام ما هو معروف باسم "اختبار الخطوات الثلاث" (three step test) والمستخدم لتقييم شرعية الاستثناءات والقيود الواردة على حقوق المؤلف. وفي عام 2000، اتهمت منظمة التجارة العالمية الولايات المتحدة بانتهاك التزاماتها الدولية في نزاع قضائي بدأه الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن منظمة أداء الحقوق الأيرلندية[52]. ولكن نظراً لاتخاذ الولايات

[51] http://www.wipo.int/treaties/en/ip/wct/

[52] Toward Supranational Copyright Law? The WTO Panel Decision and the 'Three-Step Test' for Copyright Exceptions http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=253867

المتحدة موقفاً غير اعتيادي بخصوص حقوق المؤلف، فقد فشلت الولايات المتحدة حتى الوقت الراهن في تعديل قوانينها واستمرت عوضاً عن ذلك في دفع الغرامة[53].

- أتاحت اتفاقية التريبس المجال لاتخاذ إجراءات عقابية بشكل متقاطع (cross retaliate) عبر قطاعات التجارة. ففي عام 1999، عندما حكمت هيئة المنازعات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية لصالح الإكوادور في نزاعها مع الإتحاد الأوروبي حول صادرات الموز. طالبت الإكوادور بتعليق تطبيق اتفاقية التريبس وركزت على القطاعات الحساسة الخاصة بالاتحاد الأوروبي، مثل حقوق المؤلف الخاصة بمجال الموسيقى والمؤشرات الجغرافية على المشروبات الكحولية[54].

الدول النامية واتفاقية التريبس

إن أكثر من ثلاثة أرباع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية هي دول نامية أو دول أقل نموًّا (least-developed countries)، ولكن تم تقدير مشاركة حوالي خمس عشرة دولة نامية فقط بشكل إيجابي في مفاوضات اتفاقية التريبس[55]، بالإضافة إلى دولة واحدة أقل نموًّا وهي (تنزانيا) [56]. وفي البداية، قاومت الدول النامية إدخال الملكية الفكرية في نظام التجارة العالمي التابع لمنظمة التجارة العالمية. وفي النهاية نجحت تلك الدول في تضمين مادتين هامتين تنصان بشكل واضح بأنه عندما تقوم الدول بإدخال حماية الملكية الفكرية، فيجب عليها تحديد القوانين "بشكل يؤدي إلى التقدم الاجتماعي والاقتصادي"[57]. وبعبارة أخرى، إن الملكية الفكرية ليست هدفاً في حد ذاتها. ولقد كان إعلان الدوحة الخاص بمنظمة التجارة العالمية والمتعلق باتفاقية التريبس والصحة العامة (2001) [58] مأخوذاً مباشرة من هاتين المادتين.

وتم الاتفاق على فترات انتقالية لتطبيق الاتفاقية وإعطاء الدول النامية والدول الانتقالية مدة إضافية تتكون من أربع سنوات، مثلاً من يناير عام 2000 إلى الأول من يوليو من عام 2013. ويمثل ذلك اعترافاً بأن اتفاقية التريبس تتعامل مع جوانب عميقة من النظام القانوني الداخلي للدولة، وأنها أيضًا مكلفة وتتطلب إدراج المعايير الدنيا والسيطرة على الحدود، ووضع إجراءات إنفاذ محلية وتخصيص سلطات خاصة لذلك.

وفي عام 1995، عقدت الوايبو اتفاقية تعاون مع منظمة التجارة العالمية لتقديم العون التقني للدول النامية بخصوص تطبيق اتفاقية التريبس، ويتضمن ذلك النصائح التشريعية وميكنة automation المكاتب الوطنية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية وتدريب العاملين. وفي السنوات الأخيرة، قام بعض المراقبين بانتقاد برنامج الويبو لأنه اتخذ موقفاً مشابهاً لاتفاقية التريبس بلس ولم يقدم أفضل النصائح للدول النامية. ويعتبر برنامج الإصلاح الخاص بالمساعدة التقنية للويبو هو أحد العوامل في أجندة المنظمة العالمية للملكية الفكرية للتنمية، والذي قامت باقتراحه الدول الأربع عشرة دولة النامية الأعضاء في المنظمة. (انظر أجندة المنظمة العالمية للملكية الفكرية للتنمية: موضوعات السياسات الدولية).

اتفاقيات التجارة الثنائية

إن أحد الأسباب وراء موافقة الدول النامية على اتفاقية التريبس هو اعتقادها بأن الإطار المتعدد لحقوق الملكية الفكرية سوف يضع نهاية للضغوط الثنائية مثل "إجراء 301 الخاص" (Special 301 Procedure) بالولايات المتحدة (وهو الإجراء الذي يُمكن ممثلي التجارة الأمريكيين من التهديد بتوقيع عقوبات تجارية على الدول التي يرونها لا تقدم حماية كافية للأفراد الأمريكيين الذين يعولون على حقوق

[53] http://www.bmr.org/page/article-3

[54] www-rcf.usc.edu/~enn/text/Ecuador%20revised%2005.doc
[55] Gervais، D.J. Intellectual Property & Development: towards a strategy، draft of Feb. 1, 2006
[56] Resource Book on TRIPS and Development p. 715
[57] TRIPS Article 7 Objectives and Article 8 Principles
[58] http://www.wto.org/English/tratop_e/dda_e/dohaexplained_e.htm

الملكية الفكرية). ولكن التزايد الأخير لاتفاقيات التجارة الثنائية والإقليمية الذي تقوده كل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشكل خاص، يشير بأننا ندخل مرة أخرى في مرحلة ثنائية، وأن العديد من تلك الاتفاقيات تتبنى المنحى الذي يدعو إلى الالتزام بالمعايير القصوى المنصوص عليها في اتفاقيات التجارة والتي تعرف اصطلاحاً بمنحى الحد الأقصى أو الحد المتطرف (maximalist approach)[59] . ويعرف ذلك بسياسة "الباب الخلفي المزدوج" حيث تزايد عدد الدول التي تتبنى اتفاقيات التريبس بلس بمعاييرها الأعلى لتشكل القاعدة العامة، ومن المرجح إدراجها ضمن أي مراجعات لبنود اتفاقية التريبس[60].

وتعرف اتفاقيات كل من الكتلتين العظميين للتجارة في العالم بأسماء مختلفة، فتسمى اتفاقيات الولايات المتحدة "باتفاقيات التجارة الحرة" (FTAs)، في حين تعرف اتفاقيات الاتحاد الأوروبي عادة "باتفاقيات الشراكة الاقتصادية" (EPAs). وعادة ما تعني كل منهما الشيء نفسه تقريبًا: فتحتوي كل منهما على فصل مطول حول الملكية الفكرية وكيفية تبني الدولة المستقبلة ل "المعايير الدولية الأعلى لحماية الملكية الفكرية" (تشترك كل من تونس والأردن وفلسطين في اتفاقيات شراكة اقتصادية) أو "مستوى حماية مشابه لما هو موجود في قانون الولايات المتحدة ..." (وهو هدف المفاوضات بالنسبة لاتفاقيات التجارة الحرة).

وقد تتضمن اتفاقيات التجارة الحرة البنود التالية:

- مد مدة الحماية لتتضمن عشرين سنة إضافية على المدة المقررة بموجب اتفاقية التريبس.
- وضع التزامات على الطريقة الأمريكية ضد التحايل على تدابير الحماية التكنولوجية.
- وقوع مسئولية قانونية على مقدمي خدمات الإنترنت عند توزيع مواد تنتهك حقوق المؤلف على شبكاتهم.
- منع الاستيراد الموازي للمصنفات المحمية التي تم بيعها في الأسواق الأجنبية بشكل قانوني.
- الالتزامات بالإنفاذ بما يتعدى نطاق اتفاقية التريبس، فعلى الرغم من أن نقص الموارد يعد مشكلة أساسية بالنسبة للدول النامية إلا أن ذلك لا يعتبر سبباً لعدم الامتثال لالتزامات الإنفاذ.
- الالتزام باتفاقيات الويبو الخاصة بالإنترنت (1996).
- في قضايا انتهاك حقوق المؤلف يقع عبء تقديم الدليل على عاتق المدعى عليه ليثبت أن نشاطه لم يمثل انتهاكاً لحقوق المؤلف.

إن لكل بند من هذه البنود أثره السلبي على المكتبات، مما يوضح أهمية اشتراكها في أي مفاوضات خاصة بهذا المجال. وقد يكون للدول النامية على الأخص أولويات اقتصادية ملحة، مثل الخدمات الصحية أو التعليم الأساسي، ومن ثم لا يجب تحويل الموارد المخصصة لها لخدمة قطاعات أخرى. وقد أدت تلك الموضوعات إلى مناظرات عامة بل وفي بعض الأحيان إلى مظاهرات واحتجاجات في عدة دول حيث تعقد المفاوضات الخاصة باتفاقيات التجارة الثنائية.

سياسات المكتبات والموضوعات المتعلقة بها

قد يكون لبنود حقوق المؤلف في اتفاقيات التجارة الدولية، والتي تم نقلها إلى القانون الوطني، تأثيركبير على عمل المكتبات وعلى الخدمات التي تقدمها لمستخدميها. وعن طريق فرض الالتزامات وتقوية سلطة الإنفاذ، فإن الاتفاقيات الثنائية قد تؤدي إلى اضطراب التوازن التقليدي بين الحقوق والاستثناءات بالغة الأهمية بالنسبة للمكتبات في الاتفاقيات الدولية وربما أيضًا في القانون الوطني. ويعني ذلك أن المكتبات من المعنيين المهمين بحقوق المؤلف؛ ولذا يجب استشارتها خلال المفاوضات التجارية. بيد أن هذا الأمر لا يعد سهلاً لأسباب عدة.

وعلى خلاف المجالات الأخرى في صناعة السياسة، عادة ما تعقد المفاوضات التجارية خلف أبواب مغلقة وقد لا تلاقي قدرًا ضئيلاً من الاهتمام من جانب الجمهور العام. فعلى سبيل المثال، يقوم المجلس

[59] Gervais، D.J. Intellectual Property & Development: towards a strategy، draft of Feb. 1، 2006
[60] Gervais، D.J. Intellectual Property & Development: towards a strategy، draft of Feb. 1، 2006

الخاص باتفاقية التريبس بمنظمة التجارة العالمية، والمنوط بمراقبة عملياتها، بعقد اجتماعاته بشكل مغلق بدون وجود مراقبين من المجتمع المدني. وقد يصعب الحصول على معلومات أساسية مثل الجدول الزمني لمفاوضات التجارة الثنائية، أو الحصول على نسخ من الوثائق موضوع المناقشة. وتتم المفاوضات من قبل مسئولين تجاريين قد لا يكون لهم أية معرفة بحقوق المؤلف أو بتبعات قراراتهم بالنسبة للمكتبات والتعليم والثقافة. وقد يسلم المفاوضون ببنود اتفاقية التريبس بلس مقابل عدم فرض شروط إضافية في قطاعات أخرى، مثل قطاع الزراعة.

ومن ثم يتحتم على المكتبات والجمعيات المكتبية المتخصصة أن تثقف أنفسها بأنفسها فيما يتعلق باتفاقيات التجارة التي تتفاوض عليها حكوماتها، وذلك لتأكيد أهمية تأثير أية بنود خاصة بحقوق المؤلف على إتاحة المعرفة والتعليم والبحث العلمي وتقديم اقتراحات بديلة للحد من أية نتائج سلبية.

إن المساعدة في هذا المجال متوفرة. فهناك العديد من مصادر المعلومات مثل bilaterals.org والتي تخبرنا عن "كل ما لا يحدث في منظمة التجارة العالمية". ويمكن لأعضاء أيفل الاستفادة من برامج حقوق الملكية الفكرية. ولقد نشر الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (الإفلا) بيانات خاصة بالسياسة لدى منظمة التجارة العالمية واتفاقية التريبس.

إن الوصول إلى الأسواق من شأنه تحديد كميات صادرات البضائع من دولة إلى أخرى، وهو أمر قابل للتغيير من وقت إلى آخر. ولكن إذا أعطت دولة ما حماية قانونية مقابل إتاحة أسواقها، فإن تلك الحماية عادة ما تكون إلى الأبد. ولذلك لابد لمجتمع المكتبات أن يكون له رأي وموقف مشارك في ذلك.

المراجع

- اتفاقية التريبس الخاصة بمنظمة التجارة العالمية 1995
http://www.wto.org/english/tratop_e/trips_e/trips_e.htm
- كيف تؤثر اتفاقيات التجارة العالمية على المكتبات؟ (بحث حول موقف المكتب الأوروبي لجمعيات المكتبات والمعلومات والتوثيق من اتفاقيات التجارة العالمية) EBLIDA، 2005
http://www.eblida.org/position/InternationalTradeAgreements_Position_September05.htm
- موقف الإفلا من منظمة التجارة العالمية، IFLA 2001
http://www.ifla.org/III/clm/p1/wto-ifla.htm
- الاتفاقيات المتعددة الأطراف واتفاقية التريبس بلس: منظمة الويبو، الأوراق المتعلقة بموضوعات الاتفاقية (2003) كتبها سيسل ميسونجو وجراهام دانفيلد.
- المصدر الخاص باتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية والتنمية، مشروع UNCTAD-ICTSD بخصوصIPRs والتنمية المستدامة (2005)، دار نشر جامعة كامبرج.
- نصائح بخصوص اتفاقية التريبس – دليل المكتبات والمكتبيين للاتفاقية، الإفلا، 2002
http://www.ifla.org/III/clm/p1/tt-e.htm
- "كل ما لا يحدث في منظمة التجارة العالمية" www.bilaterals.org

صناعة السياسات الدولية
أجندة التنمية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية

صناعة السياسات الدولية

يتسم قانون حقوق المؤلف بطبيعته الدولية. فمعظم قوانين حقوق المؤلف الوطنية مبنية على معاهدات حقوق المؤلف الدولية.كمأأن المعرفة الجيدة بالتطورات الدولية وصناعة السياسات قد تساعد على فهم طريقة تطبيق قوانين حقوق المؤلف داخل الدولة بشكل أفضل. وتقع المنظمتان الأساسيتان المسئولتان عن وضع أجندة حقوق المؤلف الدولية في جنيف.

وتقوم منظمة التجارة العالمية على إدارة وإنفاذ اتفاقيات التجارة المتعددة الأطراف والتي أدخلت حقوق المؤلف إلى نظام التجارة العالمي. وبحلول ديسمبر 2005، انضمت 149 دولة إلى منظمة التجارة العالمية (وبالتالي إلى اتفاقية التريبس)، أما الدول الأقل نموًا فأعطيت مهلة حتى يوليو 2013 لكي تنضم إلى الاتفاقية (انظر "اتفاقيات التجارة وحقوق المؤلف").

- اتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المعروفة بالتريبس (1995).

تقوم الوايبو (المنظمة العالمية للملكية الفكرية) بإدارة ثلاث اتفاقيات أساسية في مجال حقوق المؤلف.

- اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية (1886) – 162 من الدول الأعضاء، أكتوبر 2006[61].
- معاهدة الويبو وحقوق المؤلف (1996) – 60 من الدول الأعضاء، أكتوبر 2006[62] .
- معاهدة الويبو للأداء والتسجيل الصوتي (1996) – 58 من الدول الأعضاء، أكتوبر 2006 [63].

لمحة عن منظمة الوايبو

خلال العامين الماضيين ُسلط الضوء على الدور الذي تلعبه منظمة الويبو. في عام 1974، أصبحت المنظمة وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة بموجب تفويض مثل عدد من المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة التي تتعامل مع الابتكار والتنمية والملكية الفكرية[64]. ولكن الواقع العملي جاء مختلفاً. كان الهدف الاستراتيجي للويبو في برنامجها لعامي 2006 – 2007 هو "تشجيع ثقافة حقوق المؤلف"[65]. وعلى خلاف فروع أخرى للأمم المتحدة، لا تعتمد المنظمة على مساهمات الدول الأعضاء في تمويلها، ولكنها عوضاً عن ذلك تحصل على 90 % من دخلها عن طريق جمع الرسوم الخاصة بنظام تسجيل براءات الاختراع الذي تقوم بإدارته. وبعبارة أخرى، فإن تمويلها يأتي بشكل كبير من أصحاب الحقوق الذين يظهرون اهتماماً كبيرًا بتوسيع نطاق حماية حقوق المؤلف. وينعكس ذلك على اشتراك مجموعات الصناعة والأعمال في الويبو. فعقد بعضهم اتفاقيات شراكة مع المنظمة للتعاون تنظيم دورات تدريبية عالمية، وحتى وقت قريب، سيطر ممثلو تلك المنظمات على حضور المراقبين في اجتماعات اللجان.

ووفقاً لاتفاقية تعاون مع منظمة التجارة العالمية، تقدم الأمانة العامة للويبو المساعدة التقنية والنصائح التشريعية للدول النامية بخصوص التطبيق الوطني لاتفاقية التريبس التابعة لمنظمة التجارة العالمية. ولقد تم

[62] http://www.wipo.int/treaties/en/ip/wct/

[64] UNCTAD، UNDP، UNIDO، UNESCO Rethinking Innovation، development and intellectual property in the UN، Sisule F Musungu

[65] http://www.wipo.int/about-wipo/en/what_is_wipo.html

توجيه الانتقادات لهذا البرنامج بسبب زيادة تركيزه على فوائد الملكية الفكرية لأصحاب الحقوق في حين تبدي اهتماماً ضئيلاً للتكاليف الخاصة بالاشتراك ولتشجيع ما يسمى بالاتجاه نحو اتفاقية التريبس بلس[66].

أجندة التنمية للويبو

تزايد شعور بعض الدول الأعضاء في الوايبو بفشل المنظمة في الاستجابة لاحتياجات الدول النامية فيما يتعلق بالملكية الفكرية. فيبدو أن المنظمة لم تواكب أو تساير الفكر الرائج في المنظمات الأخرى مثل البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، والتي قامت بعمل تقييمات لضمان أن ما تقوم من أعمال يحقق نتائج ذات تأثير تنموي. ويبدو أن المنظمة العالمية للملكية الفكرية قد فشلت في تحقيق ما تم تفويضها له في الأساس، وأصبح يتحتم عليها دمج البعد التنموي في كل أنشطتها، محتذية في ذلك بوجه خاص بالأهداف التنموية للألفية التابعة للأمم المتحدة (UN Millennium Development Goals)[67].

وفي اجتماع الجمعية العامة للمنظمة في سبتمبر 2004 قامت البرازيل والأرجنتين بتقديم اقتراح تاريخي لتأسيس "أجندة تنموية" للمنظمة. وبالاشتراك مع بوليفيا وكوبا وجمهورية الدومينيك والإكوادور ومصر وإيران وكينيا وبيرو وسيراليون وجنوب إفريقيا وتنزانيا وفنزويلا، أصبحت المجموعة تعرف في مجملها باسم "أصدقاء التنمية". ولقد أدى ذلك إلى حدوث تطور قد يمتد صداه إلى المجموعات المعنية بالمجتمع المدني في كل أنحاء العالم، وليس فقط في أروقة الوايبو.

وتهدف أجندة التنمية إلى إعادة توجيه منظمة الويبو إلى هدفها الأساسي وهو تشجيع الإبداع الفكري وليس الملكية الفكرية. وبعبارة أخرى، إن الملكية الفكرية وسيلة للوصول إلى غاية وليست غاية في حد ذاتها. ويؤكد أصدقاء التنمية أن البُعد التنموي يذهب إلى ما هو أبعد من مجرد تقديم المساعدة التقنية، فهو اتجاه شامل لكل أنشطة المنظمة. وسيعود النفع من هذا الاتجاه الأكثر توازناً على كل الدول وليس الدول النامية فقط. فالهدف العام هو تشجيع التنمية وإتاحة المعرفة للجميع.

العناصر الأساسية للاقتراح هي كما يلي:

- إصلاح الهيكل التنظيمي لمنظمة الويبو لتقوية دور الدول الأعضاء في توجيه عمل المنظمة وإنشاء مكتب مستقل للبحث والتقييم للإشراف على عملها.
- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان مشاركة المجتمع المدني والجماعات ذات المصلحة العامة في مناقشات الويبو وأنشطتها على نطاق أوسع.
- إجراء تقييمات لتأثير التنمية موثقة بالأدلة وكذا استفتاءات عامة على نطاق أكبر على أية معاهدات مقترحة.
- تبني برامج المساعدة التقنية التي تتسم بالتركيز على التنمية وعدم الانحياز أو التمييز والتي صممت خصيصاً للاستجابة لأكبر قدر من احتياجات أصحاب الحقوق.
- تبني الاقتراح الخاص بوضع معاهدة لإتاحة المعرفة والتكنولوجيا.

ومنذ عام 2004، عقدت مناقشات بخصوص أجندة التنمية في جنيف في لجان شكلت خصيصًا لهذا الغرض. وكانت تلك العملية عملية بطيئة أعيقت في بدايتها بموضوعات إجرائية. بيد أنه بدأت المناقشات الخاصة ببعض الموضوعات الهامة في تلقي الاهتمام، ولذلك نأمل في التوصل إلى اتفاقية بخصوص بعض منها على الأقل بحلول عام 2007. وبالإضافة إلى ذلك، عادت تلك العملية بالنفع الكبير على منظمات المجتمع المدني. فلقد نشأت تحالفات جديدة قوية عبر مدى واسع من المجموعات المعنية والتي تشترك في قلقها حيال أن أجندة الملكية الفكرية المتبنية لمنحى المعايير القصوى (أو المعايير المتطرفة) IP"

[66] Multilateral Agreements and a TRIPS-plus world: the World Intellectual Property Organization (WIPO)

[67] http://www.un.org/millenniumgoals/

maximalist" agenda قد فرضت هيمنتها لفترة طويلة أكثر مما ينبغي على أجندة صناعة السياسات الدولية.

سياسات المكتبات والموضوعات المتعلقة بها

إن مجتمع المكتبات الدولي يؤيد بشدة أصدقاء التنمية بالويبو، ويساهم بشكل نشط في حركة إتاحة المعرفة (A2K). وكانت منظمتا الإفلا وأيفل من أوائل الموقعين على إعلان جنيف بخصوص مستقبل منظمة الويبو، والتي تبناها أكاديميون رائدون وعلماء حاصلون على جائزة نوبل وأنصار إتاحة الطب للجميع ومطورو برمجيات مجانية[68]. وفي تصريح لاحق، انتقدت منظمة الإفلا الويبو لفشلها في حماية وتعزيز التوازن بين مالكي حقوق الملكية الفكرية والمستخدمين[69].

وكان لكل من الإفلا وايفل وتدخلاته في كل الاجتماعات الموجودة على أجندة التنمية، حيث قاما بتوضيح لممثلي الحكومات و تأثير المكتبات في مجتمع المعلومات والدور الذي تلعبه حقوق المؤلف على الخدمات المكتبية، وكيف أن قوانين حقوق المؤلف شديدة الصرامة قد تؤدى إلي تقلص إتاحة المعرفة وإعاقة التنمية، ولماذا يرون أن الاتجاه الحالي القائل بمبدأ "حجم واحد يناسب الجميع" (one size fits all) هو اتجاه غير عادل وظالم. وقد تتضمن بعض الموضوعات الخاصة بالمكتبات كيف:

- يصعب مد القيود والاستثناءات التقليدية لتشمل البيئة الرقمية.
- يؤثر الضغط الممارس لزيادة مدد الحماية المقررة في تقليل محتوى الملك العام الذي تعتمد عليه فرص التعلم والابتكار.
- تخلق المزيد من الحقوق على المعلومات الرقمية والعوائق وتحول دون الإتاحة و النفاذ.
- تحول تدابير الحماية التكنولوجية المكتبات دون الانتفاع بالاستثناءات القانونية والحفاظ على التراث الثقافي الرقمي.
- تمنع شروط العقود غير العادلة وغير القابلة للتفاوض –والتي تتحكم بشكل كامل في إتاحة المحتوى الرقمي– المكتبات من التمتع بحقوقها القانونية.

إن إتاحة المعرفة هي في الأساس جوهر عمل المكتبات. ويعد المكتبيون، من خلال جمعيات المكتبات وممثليهم المكتبية المتخصصة وغيرها من ممثليهم، من المنتفعين والمعنيين بالأمر ومن ثم لابد لهم أن يلعبوا دوراً هامًّا في هذا الجدل العالمي. كما يجب الاستماع إلى آراء القائمين على المكتبات على المستويين المحلي والدولي على السواء؛ وذلك عن طريق رفع مستوى الوعي وإشعار مسئولي حقوق المؤلف الحكوميين بأهمية وجود حقوق مؤلف متوازنة بالنسبة للمكتبات.

الإفادات والمصادر الخاصة بموقف المكتبات إزاء صناعة السياسات الدولية وأجندة التنمية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية

- لجنة حقوق المؤلف وغيرها من الشئون القانونية التابعة للإفلا(CLM)
http://www.ifla.org/III/clm/copyr.htm#PositionPapers
- أيفل (eIFL.net)
http://www.eifl.net/services/wipo_da.html
http://www.eifl.net/services/a2k.html

[68] http://www.cptech.org/ip/wipo/genevadeclaration.html
[69] http://www.ifla.org/III/clm/CLM-GenevaDeclaration2004.html

المراجع

- الاتفاقيات متعددة الأطراف وعالم التريبس– بلس: المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايبو)، ابحاث قضايا التريبس (3)،(2003) كتبها سيسول موسونجو وجراهام داتفيلد، QUNO. *
- إعادة التفكير في الابتكار والتنمية والملكية الفكرية في الأمم المتحدة: منظمة الويبووما بعدها، الأوراق المتعلقة بموضوعات اتفاقية التريبس (2005) كتبها سيسل ميسونجو.*
- انبعاث العالم الثالث، العدد 171–172 إضفاء الصفة الإنسانية على الملكية الفكرية: إطلاق الدول النامية لمبادرة جديدة.

*تمت ترجمتهم للعربية في إطار مشروع مكتبة الإسكندرية لإتاحة المعرفة

صناعة السياسات الوطنية
من أجل قوانين عادلة لحقوق المؤلف

صناعة السياسات العالمية مقابل صناعة السياسات الوطنية

إن معظم قوانين حقوق المؤلف الوطنية مبنية على معاهدات حقوق المؤلف الدولية، ويعني ذلك إنه عند توقيع دولة ما على معاهدة دولية، فإنها تتعهد بالإيفاء بالالتزامات الدولية كما هو مذكور في نص المعاهدة. وعلى الأرجح تلتزم معظم الدول بما فيها الدول النامية بمعاهدتين أساسيتين هما:

- انضمت 162 دولة إلى اتفاقية برن[70]، وهي حجر الزاوية لقوانين حقوق المؤلف الدولية. ولقد انضمت بعض الدول إلى الاتفاقية في وقت مبكر، مثل النرويج في عام 1896، في حين انضمت غيرها في الآونة الأخيرة، مثل الولايات المتحدة في عام 1989.

- انضمت 149 دولة إلى منظمة التجارة العالمية، مما يعني أنها تلتزم باتفاقية عام 1995 بخصوص اتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية والمعروفة بالتريبس[71]. ويعتبر ثلاثة أرباع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من الدول النامية أو الأقل نموًّا، وتم منح الدول السالفة الذكر موعداً نهائيًّا للتطبيق غايته يوليو 2013.

وقد أخذت بعض الدول على عاتقها مسئوليات إضافية، خاصة الدول النامية والانتقالية. وهناك خمس وثلاثون دولة نامية أو انتقالية بين الستين دولة المشتركة في معاهدة الويبو بشأن حقوق المؤلف منذ عام 2002. وقد تطالب بعض الدول التي تدخل في اتفاقيات تجارة ثنائية أيضًا بالانضمام إلى معاهدة الويبو بشأن حقوق المؤلف كجزء من "الصفقة"[package] (انظر "اتفاقيات التجارة وحقوق المؤلف").

وعادة ما تتطلب الالتزامات الخاصة بمعاهدة جديدة من الدولة إجراء تعديلات على قانون حقوق المؤلف الخاص بها. وهذا يعني أن العديد من الدول خاصة الدول النامية والدول الانتقالية هي في طور تعديل قوانينهم الخاصة بحقوق المؤلف. وعادة ما تحتوي المعاهدات الدولية على درجة من المرونة بخصوص طريقة تطبيق البنود حيث يؤخذ في الاعتبار التقاليد القانونية للدول المختلفة. ومن ثم يجب على العاملين بالمكتبات التأكد من أنه سيتم الانتفاع من أية مرونة في مجال حقوق المؤلف عند تطبيق القانون على مستوى الدولة.

المكتبيون بصفتهم معنيين بقانون حقوق المؤلف

يحدد قانون حقوق المؤلف ملكية وإدارة وتوزيع المعلومات والمنتجات المعرفية. فالمكتبات تمكن الناس من الحصول على المعلومات والمعارف والوصول إليها واستخدامها. ومن ثم فإن حقوق المؤلف هو موضوع بالغ الأهمية بالنسبة للمكتبات لأنه يحكم جوهر عملها.

ويؤثر قانون حقوق المؤلف بشكل مباشر على الخدمات المكتبية التي تتيح مصادر المعرفة والمعلومات العلمية والبحثية الضرورية لمجالي التعليم والتدريب في أي دولة. ويعد العاملون بالمكتبات والمنظمات التي تمثلهم هم مشاركين أساسيين وهامين في أي مناظرة وطنية، ولابد من استشارتهم عند مناقشة قانون حقوق المؤلف أو الحقوق المجاورة أو طرق الإنفاذ. ويعني ذلك أنه لابد لممثلي المكتبات من أن يكونوا على اتصال دائم بمسئولي حقوق المؤلف الحكوميين، وأن يكونوا دائمي الاطلاع على أية تطورات

[70] Berne Convention (1886) http://www.wipo.int/treaties/en/ip/berne/
[71] http://www.wto.org/english/tratop_e/trips_e/trips_e.htm

على المستوى المحلي. ويجوز للمكتبيين تقديم إفادات مكتوبة تحدد موقفهم تجاه موضوع ما متعلق بحقوق المؤلف وحضور جلسات الاستماع وتقديم اقتراحات لإجراء تعديلات.

وبشكل خاص، لابد للمكتبيين من التأكد أن:

- الاستثناءات والقيود الواردة على حقوق المؤلف كافية لسد احتياجات خدمات المعلومات الحديثة وبيئة المعرفة.
- تم مد مجال تلك الاستثناءات والقيود القائمة للبيئة الرقمية، وتقديم استثناءات جديدة تلائم الفرص الرقمية الجديدة.
- الملك العام محمي ضد التعديات.
- العمل على الحد من وجود حقوق جديدة على المعلومات الرقمية.
- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان أن إجراءات الحماية التكنولوجية لا تعوق المكتبات من الاستفادة من الاستثناءات القانونية أو الحفاظ على تراثنا الثقافي العالمي.
- لا يمكن لشروط عقود الرخص أن تتجاوز الاستثناءات القانونية لحقوق المؤلف.

المكتبيون بصفتهم استشاريين

تتعامل المكتبات مع المعلومات وتستجيب لمتطلبات الطلاب والأكاديميين والجمهور بشكل يومي. كما يعمل المكتبيون في تلك المنطقة التي تتداخل فيها المعلومات والتكنولوجيا، وقد اكتسبوا معرفة وفهماً عميقاً لواقع مجتمع المعرفة ودلالاته الضمنية. ولذلك يمكنهم تقديم النصائح العملية لصناع السياسات بخصوص حقوق المؤلف وأية مواضيع تتعلق بها، مثل إتاحة الإصدارات بشكل غير مقيد والمصنفات اليتيمة؛ وغيرها من الموضوعات التي تطرأ على البيئة المعلوماتية المتغيرة.

المكتبيون بصفتهم حلفاء

يعد التعاون وتكوين الشراكات مع المكتبات الأخرى جزءًا لا يتجزأ من عمل المكتبيين. فإن تكوين أحلاف إستراتيجية مع مجموعات أخرى متشابهة في التفكير للوصول إلى أهداف مشتركة يساعد على النجاح. وهناك أمثلة عديدة على ذلك من قطاعات أخرى مثل القطاعات الأكاديمية والتعليمية، ومجموعات المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، والمستهلكين، والحريات المدنية الرقمية، والمدافعين عن البرمجيات المجانية. وقد يكون هناك غيرهم، ويعتمد ذلك على الموضوع ذاته.

ويمكن أيضًا الحصول على الدعم من مجتمع المكتبات الدولي. فهناك حوالي عشرين من الدول الأعضاء في لجنة حقوق المؤلف وغيرها من الشئون القانونية التابعة للاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (CLM). ويمكن لأعضاء أيفل الاستفادة من النصائح المتاحة عبر برنامج حقوق المؤلف الخاص به. فقد يكون لدى الهيئة الوطنية للمكتبات أو تلك الموجودة في دولة مجاورة الخبرة التي تود مشاركتها مع الآخرين.

الإفادات والمصادر الخاصة بموقف المكتبات إزاء صناعة السياسات الوطنية

لجنة حقوق المؤلف وغيرها من الشئون القانونية التابعة للإفلا(CLM)
http://www.ifla.org/III/clm/copyr.htm

أيـــفل:
http://www.eifl.net (eIFL.net)

المراجع

الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للملكية الفكرية: معلومات الاتصال بمكاتب حقوق المؤلف الوطنية
http://www.wipo.int/members/en/